

الباب الثاني

مليارديرات المعونة  
أهدروا الثروة الزراعية

obeyikan.com

مليارديرات المعونة الأمريكية الذين جاءوا مع وزارة نظيف ، و أعوانهم الذين جاءوا من قبلها عبر الشروط والبنود الأمريكية للمعونة ، ساهموا بشكل مباشر لما يمكن أن نسمية بـ«المحتلون بالوكالة» لمصر ، فى صورة مدينة مصرية للأسف ، عاثوا فى الأرض فسادا ، حتى لم يعد للمصريين شبر باق ، ليزرعوه أو ليبثوا عليه ، ويكفى أن نعلم كيف أهدرت الأرض الزراعية ، باعتراف رسمى فى تقرير صدر عن الإدارة المركزية لحماية الأراضى بوزارة الزراعة ، هذا التقرير كشف أن مساحة ما تم اغتياله من أراضى زراعية فقط -دون التعرض للأرقام المرعبة لباقي الأرض المستصلحة حديثا أو الصحراوية -حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠٨ بلغت نحو ١٤٣ ألف فدان ، تنوعت بين ٨٨ ألفا كتعديلات بالمخالفة لقانون ، بالإضافة إلى ٢٨ ألفا كترخيص سكن ومشروعات خاصة ، و٦٧ ألف فدان داخل كردونات المدن ، النفع العام بحسب التقرير كان نصيبه ١٨ ألف فدان فقط ، فيما بلغت المساحات التى احتلتها الشون المؤقتة ، وشبكات المحمول والأحكام القضائية ٢٤٨٧ فدان ، الغريب أنه رغم تصريحات المسؤولين عن العمل الجاد لحماية الرقعة الزراعية من الأراضى القديمة «السوداء» ، إلا أن الأرقام تكشف زيف هذه التصريحات ، حيث كانت الأراضى المستقطعة منها فى عام ٢٠٠٢ تبلغ ٢, ٢٨ ألف فدان فقط ، زادات بحسب التقرير الأخير فى ست سنوات ، بقيمة ٨, ١١٤ الف فدان ونسبة زيادة تصل الى نحو خمسة أضعاف المساحة القديمة ! .

كل ذلك يأتى برغم صدور قرار الحاكم العسكري رقم ١ لسنة ١٩٩٦ ، حتى نهاية شهر يونيو الماضى - وقت كتابة هذه السطور التى بدأت عام ٢٠٠٧ - والبقية تأتى والمذابح مستمرة واغتيال اللون الأخضر يجري صباح مساء تحت أعين جميع الجهات المسئولة فى كل مكان دون موارد وكأنا ننتظر حتى نستورد الجرجير والخس والبرسيم ، كما استوردنا من قبل الفانوس والطاقيع والجلباب من الخارج ، وقصة التعديلات قصة طويلة تبدأ منذ قديم الأزل وكنا نتعامل معها باستهتار وقت أن كان عدد السكان قليلا ومساحة الرقعة الزراعية كبيرة ثم تطور الأمر وارتفع عدد السكان بشكل رهيب وتضاعف عشرات المرات واستمرت الرقعة الزراعية علي ما كانت عليه لتبدأ أول فصول التعديلات عليها كنتيجة طبيعية لنمو عدد السكان حتى أنت التعديلات علي مساحات بأكملها فى بعض المدن وتآكلت الرقعة الزراعية تماما فيها

ونتيجة التعامل بمنطق النعامة ظهرت العشوائيات في مناطق متعددة في القاهرة والجيزة والمحافظات الأخرى ابتلعت عشرات المليارات من الجنيهات في تطويرها وتحسين ظروف المعيشة بها.

التعديت استمرت حتي صدر القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الذي أدرج التجريف والتبوير والبناء في الأراضي الزراعية كأفعال يعاقب عليها القانون بعقوبات متدرجة تتراوح بين الحبس والغرامة وإزالة التعديت علي نفقة المخالف.. كما تبنت الجهة الإدارية عدم إدخال المرافق (مياه وكهرباء وصرف صحي) إلي هذه المباني إلا بعد الحكم النهائي فيها ، إلا أن مواسم الانتخابات كانت تأتي لتخالف القوانين ، وتقلب موازين رأسا علي عقب ، فكانت الطريق الملكي الذي سمح للمخالفين بإدخال المرافق وكانت أحكام القضاء غاية في الغرابة فهناك آلاف الحالات يتم تبرئتها وحالة واحدة لسوء حظها تنال العقاب مما جعل القانون بلا معني فعليا وزادت مساحات التعديت والاعتيالات وعادت تجارة تقسيم الأراضي التي كانت رائجة في السبعينيات من جديد في الثمانينيات وظهر حيتان الأراضي مرة أخرى خاصة في المناطق القابلة للاستزراع كطريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي ، وإهدار فرص تنمية زراعة حقيقية ، حيث استطاعوا تكوين ثروات طائلة من تقسيم الأراضي الزراعية ، وتحويلها إلي مناطق سكنية عشوائية عبارة عن بيوت مظلمة لاتدخل إليها الشمس لأنهم لا يتركون شوارع لها ويصرون علي بيع كل سنتيمتر ومن يرغب في ترك مساحة للشوارع فليتركه من جيبه فكل واحد حر فيما يملك!!

بعد صدور الأمر العسكري رقم رقم ١ لسنة ١٩٩٦ الذي أصدره الدكتور كمال الجنزوري رئيس الوزراء آنذاك ، تم دمج كل أشكال التعدي علي الأراضي الزراعية من تجريف وتبوير وبناء من مادة واحدة ولم يترك الأمر حتي يحسم من القضاء ، ولجأ إلي الإزالة الفورية وفور وقوع المخالفة أيا كان شكل التعدي وصورته ، توقفت التعديت لفترة من الوقت ، لكن وبعد مرور فترة خرج المارد من القمقم من جديد يدمر الأرض ويغتالها دون هوادة ويغتال معها الأمر العسكري وتسابق المحافظون في دغدغة مشاعر المواطنين بالتيسير عليهم في البناء ومد المرافق للمساكن المخالفة حتي خرج الحيتان مرة أخرى وبعد أن كان البناء للمضطرين تحول الأمر إلي مظاهرة عنيفة في التسابق نحو تبوير الأرض وتقسيمها وعادت مكاتب تقسيم الأراضي من جديد

علانية وبدون خجل يبيع هؤلاء الحيتان فدان الأرض بما يزيد عن مليون جنيهه  
يمتصون فيها دم المحتاجين للسكن الذين يشترون مساحة لاتزيد علي ١٠٠ متر مربع في  
أغلب الظروف يتكون منها مالا يقل عن ٢٠ مترا للشوارع وباقى المساحة يقيمون  
عليها مبني عشوائيا ضيقا ، تحول فيما بعد إلى مناطق بأسرها ، العشوائيات وسكانها  
يعانون مر العيش ، فيما الأرض تذهب للمحاسب من وزراء المعونة ومحاسيها من  
كبار رجال المال ، الذى قامت إمبراطورياتهم على شروطها التى كانت تقرضهم  
المليون دولار ، فيقومون بالسداد خلال عشرة سنوات ، لمبلغ مليون جنيه فقط !.  
أما الحديث عما تم بيعه والتفريط فيه من تراب الوطن فيحتاج الى ملفات وكتب  
بل وموسوعات عديدة لتستوعب فقط أسلوب البيع وكيفيته وسياسة الخيار والفقوس  
التي يمر عبرها، ومخالفته للقوانين والأعراف بداية من تخطيه للقانون الذى يلزم  
الرئيس بإصدار قرار جمهورى لتمليك الأراضى الصحراوية للأجانب ، ونهاية  
بتخطى سلطات الرئيس ذاته وتهميشه، والعمل بعيدا عن صلاحياته التى تزيد يوما  
عن يوم فقط ليجلس الوريث على عرشه ، أو ليزيد فى قهره للشعب المغلوب على  
أمره ، تحت دعاوى مثل الشفافية والاستقرار ، لمن ؟ بالطبع لأصحاب الخطوة من  
المنتفعين بحصيلة البيع أو عمولاته أو فروق أسعاره!!.



## الفصل الأول

### الأراضي مناجم ذهب لجمع الثروات

أربعة عشر مليوناً ونحو ثمانمائة ألف متراً مربعاً باعتها الحكومة في آخر مزاداتها عام ٢٠٠٧ بأسعار تتراوح ما بين ٧٣٠ جنيهاً و ١٠٠٠ جنية للمتر الواحد، فى صفقة هللت لها أبواقها الدعائية كثيراً باعتبارها نصراً مؤزراً يدل على الشفافية التى تمت بها ، ومنها أن وزارة الإسكان ووزيرها رجل الـبيزنس لم يتدخل فى المزايدة لصالح أى من المتنافسين الذين بلغ عددهم نحو ٣٥ شركة مصرية وعربية وأجنبية ، وأن الصفقة أضافت لميزانية الدولة أو الوزارة لا يهم نحو ١٧ مليار جنية ينطح جنيهاً !! ، ولمزيد من الشفافية أعلن رئيس الوزراء تقسيم جزء من الحصيلة لدعم المرافق والخدمات هذا الجزء بلغ نحو ٧,٧ مليار لا يملك منها رئيس وزارة الشفافية غير ٥٪ هى جملة المحصل فعلياً كمقدم لدخول المزارد أما الباقي فلا يزال بعيداً عن متناوله طبقاً لقانون ولوائح الوزارة صاحبة الطرح والذى يقسم مبلغ العطاء على مراحل لكل منها مسمى مختلف وتوقيت متباعد !! ، تكون الأرض خلالها قد تم بيعها مقسمة أو قطعة واحدة للأفراد أو لشركات أخرى ، ليحني المحظوظون الثروات بينما الحكومة تبحث عن الملايم المقسطة على سنوات لا يعلم سوى الله عددها !.

وبرغم ذلك لم يكن أمامنا إلا أن نصدق شفافية الحكومة التى أعلن رئيسها وقتئذ أن المبلغ المخصص للخدمات والمرافق هو المبلغ الفائض عن عملية التقييم للأرض المباعة قبل البيع ، وهو إعلان لا يعنى غير أن شفافية الحكومة تحصر فى المقام الأول على تمرير صفقاتها بالبخص ، وأن التخطيط غائب والمبلغ المفاجأة هو المدافع خلف ما أعلن عن تخصيص للمرافق والخدمات !! ، إلا انه يتبقى سؤال أهم من كل ذلك وهو أين كانت تلك الأسعار- برغم انخفاضها- عندما تم تخصيص آلاف الأفدنة لرجال الأعمال من أصحاب الخطوة مصريين وعرب ، خاصة أن أبناء أكدت قيام جهات رقابية سيادية بعمل تحقيقات مكثفة حول قيام وزارة الإسكان ببيع ٨٨ مليون متراً مربعاً إلى أجنبى، وذلك لدراسة تداعيات تخصيص مثل هذه المساحات الشاسعة ، فى مناطق تشكل أهمية للأمن القومي المصري، وكذلك مدى صحة

الوضع القانوني لهذه المناقصات التي تم ترسيبها بشكل سريع!!  
التحقيقات كانت تبحث أيضاً مدى صحة ما يتردد عن قيام أحمد المغربي وزير الإسكان الأسبق بمعاملة أصدقائه من أصحاب الشركات الخليجية عبر تخصيص هذه المساحات الشاسعة بأسعار مخفضة، وبيان أسباب فوز تلك الشركات دون غيرها بهذه المساحات. كما تركز التحقيقات أيضاً على فحص العقود التي أبرمت مع هذه الشركات والضمانات التي تحفظ حقوق مصر، وتمنع هذه الشركات التي رست عليها هذه الأراضي من تسقيعها من أجل بيعها بأسعار مضاعفة، وهو ما يثير سؤالاً آخر عن نفس الشيء إلا أنه يخرج من الإطار العربي إلى المحلي؛ ليتحدث عن إهدار الحكومة لنحو ٢٠٠ مليار جنيه على أقل تقدير على خزانة الدولة، وهو ما كشفه تقرير أعدته المركز القومي لحماية أراضي الدولة عن إهدار الحكومة موارد بيع أراضي الدولة، والذي أكد فشل الحكومة في حماية الملكية العامة، وتركها لوضعي اليد، وسعي بعض المسؤولين إلي تقنين هذه الأوضاع، بالمخالفة لقرارات جمهورية وقوانين صدرت عام ٢٠٠١، تحظر تقنين حالة الأراضي بهذا النظام نهائياً !! .

الأخطر لم يكن فيما سبق، بل فيما أعلنه بعد ذلك اللواء عمر الشوافي رئيس جهاز حماية أملاك الدولة، فبحسب ما أعلن عنه الشوافي، فإن ما تمت سرقة من أراضي يبلغ ١٦ مليون فداناً، تقدر بالأمتار ب ٦٧ ملياراً و ٢٠٠ مليون متراً مربعاً، وهي مساحة ضمت أراضي وضع اليد التي سكتت عليها الحكومة ثم تم تسقيعها داخل الصحراء بعد التقنين غير القانوني، أو داخل كردون الأراضي الزراعية التي استصلحتها الدولة في الصحاري، وأدخلت إليها البنية الأساسية بغرض الزراعة وخصصتها أو أهدتها للمحاسب، ثم حولوها بقدرة قادر إلي منتجعات سياحية، أو جيتوهات سكنية فاخرة، وهذه الأراضي تتراوح أسعار الاستيلاء عليها ما بين ٥٠ جنيهاً و ٤٠٠٠ جنيهاً للفدان الواحد والأخيرة مساحات تم تخصيصها داخل ما يعرف بجزام الأمان الجوي، المهم أنها تحولت إلي ما نراه حالياً حول طريق القاهرة الإسكندرية طولا وعمقا داخل الصحراء الغربية، وكلها تم بيعها بمتوسط سعر للمتر الواحد يتراوح ما بين ٣٥٠٠ جنيه إلي ١٢٠٠٠ جنيه كما في «مدينتي» أو «السليمانية» علي سبيل المثال لا الحصر، فإذا أخذنا سليمان عامر كمثال فقد حصل علي الفدان ب ٥٠ جنيهاً فقط، فيما باع إحدى الفيلات وتبلغ مساحتها ٨٠٠ متراً ب ١٠ ملايين

جنيه ، وهو ما يعني أنه اشترى المتر أولاً بما لا يزيد عن ١١ قرشاً ، ثم باعه ب ١٢٥٠٠ ، فكيف ارتفع السعر إلى هذا الرقم المفزع ، وماهو الذي فعله عامر ليفسر حصوله علي هذه الأموال ، سؤال وجهناه للمتخصصين في التنفيذ ، فيجيب بعضهم أن الفيلا مهما بلغ مستوي تشطيبها فلن تزيد عن ٢ مليون جنيه ، تحسب بالمتر بداية من أعمال الخرسانة المسلحة ونهاية بالتشطيبات والملحقات كحمامات السباحة مثلا !.

ولأن هذه الأرض بيعت بهذه الأسعار باعتبارها أراض بنيت وجهزت للسكني وهو ما يعني ارتفاع تكلفتها الفعلية ، إلا النظر إلي الأسعار التي حصل بها الحيطان علي الأرض ، وهي شديدة التدني قياسا علي التكلفة والبيع بعدها ، ولا يمكن أن نلتمس العذر لأي من هؤلاء إذا ما حاول التلويح بما تكلفه من أموال ، حولت الأرض الصفراء إلي هذه المساحات الخضراء ، حيث الفارق سعري كبير جدا وهامش الربح أوسع من أي طريق سريع في العالم ، .. لذلك تكون الحسبة التي ستبين ما ضاع علي خزانة الدولة ، باختيار متوسط سعري بسيط تخرج منه المساحات الخضراء الخالية وهمامات السباحة والمتخللات الفارغة والطرق والبنية التحتية ، فإذا كان سعر المتر في فدان بيع بخمسين جنيها يبلغ ما لا يزيد عن ١١ قرشاً ، فإن المتوسط الذي اخترناه يعوض ما يمكن أن نسمية بتكلفة البناء أو تكلفة المتخللات الفارغة ، يبلغ ٢٠٠ جنيها فقط للمتر ، باعتبار أنه متر أرض صاف بدون مبان ، فإذا ما أدخلناه في الحسبة البدائية البسيطة ، يصبح ما ضاع على الخزانة العامة مبلغ ١٣ تريليونا و ٤٤٠ مليار جنيه ، وهو مبلغ كان كافيا لإنهاء كافة المشاكل التي تعاني منها مصر ، بل وتضعها في مصاف الدول الأكثر غنى في العالم !!! .

ما ضاع علي الدولة من تريليونات تظهرها صفحات دراسة بعنوان « نهب أراضي مصر في عهد مبارك » أجراها الباحث رأفت الويشي .. تظهر قوائم المساحات التي استولى عليها الحيطان ، من أعضاء عصابة نهب أراضي مصر ، تنصدها منطقة شمال غرب خليج السويس ، التي خصصت الحكومة فيها ١٠٠ كيلومترا مربعا ، مقسمة بين عدة جهات دون إعلان عن مناقصات أو مزادات ، تحت زعم التنمية بواقع ٥ جنيها للمتر المربع ، انخفضت إلى جنيه واحد فقط ، هذه الجهات أو لنقل الأفراد هم : « أحمد عز الذي تسلم ٢٠ مليون مترا مربعا ( قيمتها السوقية ٤ , ٢ مليار جنيه ) .. أنشأ مصنعا للصاج على مساحة ١٥٠ ألف متر مربع وباع ١٥٠ ألفا إلى الملياردير

الكويتي ناصر الخرافي بمبلغ ١٥٠٠ جنها للمتر المربع ومازال يحتفظ بالمساحة المتبقية ، من بعدة يأتي محمد فريد خميس و تسلم ٢٠ مليون مترا مربعا ( قيمتها السوقية ٣,٥ مليار جنيه .. أنشأ مصنعا للكيمياويات بمساحة ٢٠ ألف متر مربع ، وباع باقى المساحة .

الثالث هو محمد أبو العينين و تسلم نفس المساحة ( قيمتها السوقية ١,٣ مليار جنيه ) وأنشأ مصنعا للبورسلين على قطعته بمساحة ١٥٠ ألف متر مربع ومرا لهبوط طائراته الخاصة بمساحة ٥٠ ألف متر مربع وباع كل المساحة الباقية فى صفقة بعدة مليارات ..، أما الرابع فهو صاحب موبينيل نجيب سايروس بنفس المساحة ( تقدر قيمتها السوقية بمبلغ ١,٣ مليار جنيه ) وأنشأ مصنعا للأسمنت على قطعته بمساحة ٢٠٠ ألف متر مربع وباع كل المساحة الباقية فى صفقات بعدة مليارات ، فى المرتبة الخامسة تأتى الشركة الصينية : وكان نصيبها أيضا مثل السابقين ٢٠ مليون متر مربع ولم يتم استغلالها حتى وقت كتابة هذه السطور .

أيضا خصصت الحكومة لمجدى راسخ - والد زوجة علاء مبارك- مساحة ٢٢٠٠ فدان ( ٩,٢ مليون متر مربع ) وذلك فى أفضل أماكن مدينة الشيخ زايد بسعر ٣٠ جنيها للمتر ، تردد فى بداية عام ٢٠٠٦ عن وجود عرض من شخصية خليجية كبيرة لشراء تلك المساحة بمبلغ ١٠ مليارات جنيها ( أى بسعر يزيد عن ١٠٠٠ جنيها للمتر المربع ) ، ويذكر أن راسخ هو صاحب مشروع بيفرلى هيلز بمدينة الشيخ زايد ،الذى حقق من ورائه المليارات الكثيرة ، فيما خصصت ٩ آلاف فدان ( ٣٧,٨ مليون مترا مربعا ) لهشام طلعت مصطفى لإنشاء منطقة سكنية باسم مدينتى بسعر يبلغ ٥ جنيها للمتر ، تقدر القيمة السوقية للمتر المربع بها بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه مما أهدر على الدولة مبلغا قدره ٢٨ مليار جنيه ..

أما حسين سالم فخصصت له الحكومة وبطريقة البلطجة ووضع اليد على أرض جزيرة نيلية بالأقصر تسمى جزيرة «التمساح» بمبلغ ٩ ملايين جنيها ، أنشأ عليها شركة التمساح للمشروعات السياحية .. فيما قدر المختصون سعرها بنحو يقرب من مليار جنيه .. برغم أن هذه الجزيرة تعتبر جوهرة لا تقدر بثمن بسبب موقعها الإستراتيجي المطل على مدينة الأقصر ، كما حصل وينفس الأسلوب على أراضى شاسعة ومميزة فى مدينتى شرم الشيخ وسدر ، حتى أنه يمتلك خليج نعمة بالكامل ، كما خصص له قسرا ضخما مقام على مساحة ٦٠٠٠ مترا مربعا فى التجمع الخامس ، هذا

بالإضافة إلى عدد كبير من المساحات تنتشر في مختلف الأماكن في مصر .  
فيما خصصت الحكومة ٧٧٠ فداناً لشركة المهندسين المصريين فى ٢٧ يوليو ١٩٩٤ وبسعر ٥٠ جنيهاً للمتر على أن يسدد المبلغ بالتقسيط المريح ( ١٠ ٪ عند التعاقد ثم ١٥ ٪ خلال سنة من التوقيع على العقد ثم فترة سماح مدتها ثلاث سنوات ثم يسدد الباقي على ٥ أقساط متساوية ) .. المساحة المذكورة كانت كما يلي :  
٤٥٠ فداناً بمدينة العبور ، ٢٤٠ فداناً بمدينة الشروق ، ٨٠ فداناً بالقاهرة الجديدة .  
دفعت الشركة المذكورة خمسة جنيهات للمتر على أن تسدد الباقي على خمسة أقساط ، لكنها دفعت ١٦ مليون جنيهاً فقط ، بينما أعادت البيع للجمهور بسعر ٧٥٠ جنيهاً للمتر المربع رغم أنها لم تسدد إلا القسط الأول فقط المقدر قيمته ١٠ ٪ ،  
وفيما حققت أرباحاً صافية تزيد عن ثلاثة مليارات ونصف المليارات جنيهاً إلا أن الكارثة الأكبر كانت أنها اقترضت ملياراً جنيهاً من البنك العقاري العربى - رئيس مجلس إدارته هو فتحى السباعى وهو من رجال إبراهيم سليمان وزير الإسكان حينها - مما عرض أموال المواطنين للضياع ، وهو ما دفع البنك إلى شراء جزء من الأرض بسعر ألفى جنيه للمتر .

خصصت الحكومة ١٠ أفدنة فى القاهرة الجديدة لأميرة سعودية لبناء مجموعة من القصور للأميرات ، دفعت ٤٠٠ جنيهاً للفدان الواحد وقدرت القيمة السوقية للمتر الواحد بمبلغ ٤٥٠٠ جنيهاً ، حدث ذلك بقرارات سيادية بالأمر المباشر وتم التنفيذ فى يوم واحد ، كما خصصت ٥٢ ألف فدان للملياردير الكويتى ناصر الخرافى - يحتل المرتبة الأربعين فى قائمة أغنياء العالم - فى منطقة « جرزا » بمركز العياط بالجيزة بسعر ٢٠٠ جنيهاً للفدان ، بينما كان الفدان يباع للفلاحين فى المنطقة المذكورة بسعر ١٥ ألف جنيهاً ، الكارثة أن المساحة المذكورة عبارة عن منطقة أثرية وبها هرمان منهما هرم « سنوسرت » ..

وبحسب الدراسة خصصت الحكومة ، بثمن بخس أراضي وفيلات وقصور إلى عدد كبير من المسؤولين بها منهم عاطف عبيد : رئيس الوزراء الأسبق الذى خصص له قصر فخم فى مارينا بالإضافة إلى فيلا ضخمة أشبه بالقصر فى قرية رمسيس بالكيلو ٤٤ من طريق مصر الإسكندرية الصحراوى ، كما منح عدة أراضي فى مناطق مختلفة اشتراها جميعها بثمن بخس ، كذلك حصل اللواء هتلر طنطاوى رئيس

هيئة الرقابة الإدارية سابقا ، على أراضى شاسعة فى عدة مناطق ، وقصر فخم فى التجمع الخامس تم بناؤه بالمخالفة وقصر ثان لا يقل فخامة فى مارينا وقصر ثالث فى قرية بدر المجاورة لمارينا وفيلتان فى ٦ أكتوبر .. كما تسلم أولاده أرضا مساحتها ٤٠ فدانا ، أيضا تسلم محمود محمد على رئيس مصلحة الضرائب الأسبق ٤٠ فدانا بنى فيها ثلاثة قصور ، يقدر قيمة كل قصر بمبلغ ١٥ مليون جنيه بالإضافة إلى فيلا فى الساحل الشمال قيمتها ١٧ مليوناً..

القائمة لا تزال تشي بما فيها من أوجه الفساد الذي أضاع علي الدولة هذه التريلونات ففي ٢٠ أغسطس ٢٠٠١ حصل سليمان عامر علي ٧٥٠ فدانا فى حزام الأمان الممنوع بيعه أو زراعته بسعر ٣٧٥ ألف جنيه دفع منها ٣٧ ألفاً و ٥٠٠ جنيه ، فيما الباقي علي خمسة أقساط سنوية مع فترة سماح سنة ، ضمن آلاف الأفدنة حصل عليها فى هذه المنطقة وأقام عليها منتجع السليمانية وباعه بعد أقل من ٤ سنوات بمبلغ ٣ مليارات جنيه ، وكما يصفه البعض فإن عامر كان قويا لدرجة لم يكن يتوقعها أحد ، حيث ورد اسمه فى واضحاً فى قضية مستشار وزير الزراعة الأسبق أحمد عبدالفتاح ،الذي أدين فى جريمة الرشوة الكبرى بوزارة الزراعة ، باعتباره احد الذين دفعوا رشايي للمستشار المدان ، ذلك بحسب تقارير هيئة الرقابة الإدارية ، عبد الفتاح تمت إدانته بينما عامر وهو أحد الراشيين ، لم تستدعه أى من جهات التحقيق لإدانته أو تبرئة ساحته .

وهو الأمر الذي بدا غريباً جداً، حيث أكدت مذكرة هيئة الرقابة الإدارية المؤرخة فى ١١ مارس ٢٠٠٤ فى الصفحة الثانية منها «.. قيام المدعو أحمد عبدالفتاح بالسير فى نهو إجراءات التعاقد بين المدعو سليمان عامر والهيئة العامة للتعمير والتنمية الزراعية علي مساحة من الأرض علي الرغم من سابق تخصيصها لصالح شركة ريجوا (شركة مساهمة مصرية) وأنه يسعي لدي المسؤولين بالشركة لنهو الموضوع دون اعتراضهم علي الإجراء حتي يمكن تسجيل تلك المساحة لصالح سليمان عامر بالشهر العقاري نظير تحقيق أحمد عبدالفتاح لاستفادات مادية منه علي سبيل الرشوة..» انتهت المذكرة التي تجاهلتها النيابة العامة ولم تحقق فى الأرض التي راحت من أملاك الدولة لصالح رجل نافذ يملك القوة المادية القادرة علي شراء نفوس ضعيفة.. والمذكرة فاضحة لطبيعة توزيع الأرض علي القادرين سواء بسلاطنتهم ونفوذهم أو بسطوتهم المالية وأموالهم المفسدة للجهاز الإداري للدولة.

## نهب الأراضي علي الخريطة

وقائع نهب الأرض لا تزال مستمرة ، لا يكفيها كل كتب الدنيا لتسجل فقط ما ورد بعقودها ، ليس للحيتان من المصريين فقط بل لهم ولشركائهم من الأجانب ، حيث خسرت مصر بحسب عدد من خبراء التثمين أكثر من ٦٠ مليار جنيه لصالح الشركة المصرية الكويتية ، التي اشترت الفدان بمخمين جنيها ، بغرض الزراعة إلا أنها رغم المعاينة النافية للجهالة ، نجحت فى تبويرها كما نجحت فى الحصول على شهادات رسمية بعدم صلاحية الأرض للزراعة ، ومن ثم قسمت الأرض إلى قطع من أراض البناء ، حيث حصلت على ٢٦ الف فدان حسب العقد المؤرخ في ١٦ مارس ٢٠٠٢ بسعر ٥٠ جنيها فقط دفعت منها ١٠٪. ثم قرر رئيس الوزراء أحمد نظيف في يناير ٢٠٠٨ أي بعد ٦ سنوات من شراء الأراضي الموافقة علي تحويلها إلي أراضي بناء وتم رفع سعر الفدان إلي ٢٠٠ جنيه.. لتربح الشركة في خبطة واحدة ٥٢ مليار جنيه . الغريب أن الأرض التي تقع علي طريقي عموميين كبيرين هما طريق أسبوط الغربي وطريق العياط ويحدها من الشرق نهر النيل وتكاد تكون علي أطراف ترعة الجيزة وترعة الإبراهيمية ويمكن ريها من مياه النيل ببساطة ودون جهد ، ورغم ذلك لم يجد رئيس وزراء مصر حرجا في الموافقة علي تبويرها وتحويلها إلي أراضي بناء لصالح الشركة الكويتية النافذة والمؤثرة في الحكومة !! .

إلي طريق الإسكندرية الصحراوي ، حيث الخريطة الجغرافية التي تحتوي علي كبار رجال الدولة بداية من أحمد نظيف رأس السلطة التنفيذية الذي يمتلك ٣ فيلات إلي صهري جمال مبارك وعلاء مبارك، محمود الجمال ومجدي راسخ اللذين يمتلكان مساحات من الأراضي علي الطريق وأحمد فتحي سرور، رئيس مجلس الشعب، وسنترك للقارئ أن يتجول معنا في خريطة طريق مصر إسكندرية الصحراوي ، الذي يبدأ جمعية الثورة الخضراء التي يمتلكها أخطبوط الأراضي سليمان الأشقر عند الكيلو ٢٨ الذي حصل علي ٧٠٠٠ فدان من أملاك الدولة استغلالا لعلاقته بجهات ذات ثقل سياسي سابقة وحالية بدأت ب ٥٠٠ فدانا ، ثم وصلت الآن لـ ٧٠٠٠ فدان هذا بخلاف ٨٠٠٠ فدان أخري جنوب وادي الملوك ، تليها مباشرة «إنتربرايس» في الكيلو ٣٠ شرق طريق الإسكندرية ويملكها كل من إبراهيم نافع «رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير الأهرام السابق» ومعه حسن حمدي، رئيس النادي الأهلي والمشرف

العام علي وكالة الأهرام للإعلان ومصل مساحتها حوالي ١٢٥٠ فداناً ، ٧٥٠ فداناً منها تم تغيير نشاطها وأقيمت عليها عشرات الفيلات وحمامات السياحة ويسكنها عشرات السياسيين والرياضيين والفنانين إلي جانب أنه تم فسخ التعاقد علي ٣٠٠٠ فدان منها ومع ذلك لم يتم مجرد إنذارها وليس استدعائها لسؤالها عن حقوق الدولة.

ثم شركة «بالم فارمز» وصاحبها محمد إدريس وحسن عباس وتقع عند الكيلو ٤٢ غرب الطريق الصحراوي وتصل مساحتها لـ ٨٠٠٠ فداناً ، تم تغيير نشاطها إلي جانب النزاع الرهيب بين أصحابها وأصحاب شركة الأفق التي تبعد عنها بمسافة ٢ كيلو ورغم قيامها بحفر آبار بشكل غير قانوني بدون تراخيص مما يهدد خزان المياه الجوفية بالمنطقة إلا أنها باقية دون تهديد ويسكنها أيضا سياسيون وفنانيون ثم شركة الأفق الواقعة بالكيلو ٥٠ شرق الطريق وصاحبها وليد الكفراوي وائل شبل والتي قامت في نهاية عام ٢٠٠٦ بشراء ٥٠٠ فداناً من شركة الريف الأوروبي ، ولأن هناك رجال أعمال من العيار الثقيل كانوا طامعين في هذه المساحة وحاولوا شراءها من الريف الأوروبي ، أعلنت وزارة الزراعة نفسها أن شركة «أفق» موقفها غير قانوني وتحالف شروط التعاقد وغيرت نشاطها وكانت تلك ذريعة لإقصاء الريف الأوروبي عن بيعها لشركة أفق حتي يستطيع أصحاب النفوذ السياسي شرائها إذن موقف «أفق» غير قانوني فأين كان وزير الزراعة رغم خطاب مركز استخدامات أراضي الدولة الذي طالب هيئة التعمير في مارس ٢٠٠٧ باتخاذ الإجراء اللازمة لفسخ التعاقد مع «أفق»؟

تليها شركة «وادي النخيل» التي تقع بالكيلو ٥٢ وصاحبها مجدي السيد ومساحتها ٨٠٠ فدان ، وهذه الشركة تحديداً يسكنها لإي القصور التابعة لها د. أحمد نظيف ، ويملك بها ثلاث فيلات مساحة الواحدة ٨٠٠ متر واحدة منها يسكنها وولديه يمتلك كل واحد فيلا ، كما يملك بها الممثل حسين فهمي وله بها فيلا ، ثم شركة «يوتوبيا» الواقعة بالكيلو ٤٩ غرب الطريق ، و سكانها هم د. أحمد فتحي سرور، رئيس مجلس الشعب « وقتها » ، وميرفت التلاوي ومساحتها ٣٠٠٠ فدان ، وجميعها لم يتم استغلالها سواء بالزراعة أو حتي بإقامة المنتجعات وإنما تم تسقيع جزء كبير منها والباقي أقيم عليها مصنع لتعبئة المياه.

ثم شركة صن ست الواقعة بالكيلو ٥٢ شرق الطريق ويملكها محمود الجمال والد

زوجة جمال مبارك ومساحتها ٤٠٠٠ فداناً ، وشريكه عبدالسلام الأنور وجميعها فيلات وهو ما يعني تغيير نشاطها ، كما حصل محمود الجمال علي ٣٠٠٠ فدان أخري بالقرب من الكيلو ٧٠ ، من موقع المدينة المليونية المزمع إنشاؤها كعاصمة لمحافظة أكتوبر، بخلاف ٤٠٠٠ فدان حصل عليها لإقامة مشروع الجيزة الجديدة ثم شركة «هاني العزازي» ومساحتها ٣ آلاف فداناً ، وهي أراضي خالية رغم أنها في حوزته منذ أكثر من ١٠ سنوات ولم يقيم عليها أي نشاط بهدف تسقيعها ، ثم شركة «تاسكادا» ومساحتها ٢٠٠٠ فدان ويملكها «عادل ناصر» - كان عضواً بمجلس الشعب - وتقع بالكيلو ٦٦ وجميعها تحولت لفيلات وقصور وحمامات سباحة وبجيرات صناعية ، ويقطنها رجال أعمال وأعضاء مجلس شعب ، ثم شركة «لافاديت» ويملكها حمادة دياب ومساحتها ٦ آلاف فدان تم تغيير نشاطها ، ثم شركة السلمانية الواقعة بالكيلو ٥٦ وصاحبها سليمان عامر ومساحتها ٦ آلاف فدان، ثم شركة قرطبة ومساحتها ٨ آلاف فدان وتولت أكثر من ٨٠٪ لمنتجعات وقصور وفيلات فسنتحت هيئة التعمير التعاقد بسبب ذلك ولكن الأراضي مازالت في حوزة أصحابها وصاحبها عبدالغفار مهران وشركة فيردي الواقعة بالكيلو ٥٧ ويملكها شهاب مظهر زوج شقيقة زوجة محمود الجمال والد زوجة جمال مبارك ومساحتها تزيد علي خمسة آلاف فدان وتحولت جميعها لفيلات وقصور وعن ساكنيها فإنهم من العيار الثقيل جداً سياسيين كانوا أو عسكريين أو قضاة أو رياضيين.

وبالعودة للكيلو ٤٣ نجد شركة مساحتها ٢٥٠ فداناً ، يملكها رجل الأعمال مجدي راسخ والد زوجة علاء مبارك ، اشتراها من رجل أعمال سعودي ، وقبل الكيلو ٤٠ له شركة أخري مساحتها ٢٠٠٠ فدان ، وكلها كانت مخصصة للزراعة إلا أنها تحولت للاستثمار العقاري، وفي الكيلو ٤٣ توجد شركة «مكة» وكان يملكها رجل الأعمال حسام أبو الفتوح ، قبل أن يصادرها المدعي العام الاشتراكي ومساحتها ٢٠٠ فدان وحصل مجموعة من اللوائح والقيادات الأمنية علي حوالي ٢٠٠ فدان حولوها لفيلات وقصور، وعلي الجانب الآخر من الطريق يوجد الريف الأوروبي وملاكه الأصليون يحيي بن لادن وعمر بن لادن أما رئيس مجلس إدارتها فهو عبدالله سعد ومساحتها ١٦ ألف فداناً ، تم بيع ٩٠٪ منها لياسين منصور ، وضمها لشركة «بالم هليز» المملوكة له مشاركة مع ابن خالته أحمد المغربي ، واشترت شركة «أفق» ٥٠٠

فدان من الريف الأوروبي ، ثم باعها لشركة «القلعة» المملوكة لأحمد محمد حسنين هيكل .

واشترت شركة «العزيزية» جزءاً يزيد علي ٣٠٪ من أراضي الريف الأوروبي ، بعد حرب شرسة وفي الكيلو ٥٠ توجد شركة «جرين لاند» ومساحتها ٢٨٠ فدان و «أوزيس» ومساحتها ٦٠٠ فدان إلي جانب «الأفق» ١٢٠٠ فدان ويملكها جميعاً وليد الكفراوي ، و في الكيلو ٥١ يملك رجل الأعمال محمد شتا ٤٠٠ فدانا ، ثم سمير رياض بالكيلو ٥٢ حوالي ٣٠٠ فدانا ، ثم شريف حجازي ١٠٠٠ فدان ، ووصولاً إلي الكيلو ٦٣ وشركة «ستيلاي ماري» الواقعة شرق الطريق ويملكها أيوب عدلي أيوب ، ثم «العزيزية» التي يتردد أن مساحتها تزيد علي ٢٢ ألف فدان ورئيسها أشرف صبري ، في حين أن العديد من الأقاويل تؤكد أن محمود الجمال له النصيب الأخير في أسهمها ، وفي الكيلو ٦٤ توجد شركة «جنات» ويملكها علي عبداللطيف، وهناك مجدى راضى المتحدث الرسمي باسم مجلس الوزراء الذى حصل على ٦٠ فدانا بأراضى شركة «ريجوا» ينشئ عليها حالياً مصنعا للمواد الغذائية.

الاسم	ما يمتلكه	المكان	الشركاء	القيمة السعرية
محمود الجمال	٤٠٠٠ فدان	الكيلو ٥٢	من ست وشركه عبدالسلام الأنور	١٤مليار جنيهه
	٢٢٠٠٠ فدان	الكيلو ٦٢	العزيزية	
	٢٠٠٠ فدان	خلف مطار غرب القاهرة	منفرداً	
	٤٠٠٠ فدان	الجزيرة الجديدة	منفرداً	
شهاب مظهر صهر محمود الجمال	٥٠٠٠ فدان	الكيلو ٥٧	شركة فيردى	٥ مليارات جنيهه
مجدى راسخ	٢٠٠٠ فدان	قبل الكيلو ٤٠	منفرداً	٢ مليارات جنيهه
	٢٥٠ فداناً	الكيلو ٤٢		
مجدى راضى	٦٠ فداناً	الكيلو ٦٢	شركة ريجوا	٦٠ مليون جنيهه
ياسين منصور	٩٠٠٠ فدان	الكيلو ٤٢	شركة بالم هيلز	٩ مليارات جنيهه
إبراهيم نافع	١٢٥٠ فداناً	الكيلو ٢٠ شرق الطريق	حسن حمدى وشركاه	مليار جنيهه
أحمد محمد حسنين هيكل	٨٠٠ فدان	الكيلو ٥٠	القلعة ، مزارع أفاق ،	مليار جنيهه
	١٥٠٠٠ فدان	الكيلو ٥٠٩	الثورة الخضراء	١٥ مليار جنيهه
سليمان عامر	٦٠٠٠ فدان	الكيلو ٥٦	السليمانية. جولفا السليمانية	٦ مليارات جنيهه

كلما استمر عرض بلايا أعضاء جمعية نهب مصر ، تتلاشي الفوارق بينهم فلا يوجد بينهم فاسد صغير ، كلهم كبار بلغ بهم جبروتهم وتبجحهم الحد الذى لم يعد فضحهم كاف ليعدلوا عما يفعلون ، مادامت الجهات الرقابية والمسئولة عنهم تغض الطرف ، إما مشاركة فى الفساد أو تسهילה له ، فما نشرناه بجريدة «الكرامة» عن شركة «ريجوا» بالمستندات فى عام ٢٠٠٧ ، لم يلق صدى سوى بلاغ للنائب العام تم حفظه بغرابة شديدة برغم تأكيد تحريات الأموال العامة للنيابة بالمستندات لفساد قمتها ، واتساع رقعة ضحاياها من البشر العاملين فيها من اتحاد المساهمين ، لتطول الوطن كله بعد ان باتت أراضيها مستعمرة لكل النافذين ، من أصحاب السطوة والسلطان ، «وزراء ومحافظين وقضاة وضباط سياديين ورجال أعمال من أصهار السلطة والنفوذ» ، وكلهم معلومون عبر ما نشرناه ، مؤكدون بما نشره غيرنا بعد ذلك بمسافات ، فبراءة «قمة» الشركة الفاسدة المتكررة بحفظ البلاغات فيها ، تأسست على كون البيوع التى باعتها الشركة ، لأراض لم تكن مملوكة لها ، صحيحة للملكيتها لهذه الأرض دون أي سند يؤكد تلك البراءة ، بينما عقد البيع المؤرخ فى ٣ يناير ١٩٩٥ ينص على كافة الأصول المستبعدة من صفقة البيع ، ويؤكد أن الأرض محل البلاغات كانت ملكا للشركة القابضة ، وبعد هذا التاريخ صارت مؤجرة لريجوا .. فباعتها بالمخالفة لشروط العقد ، ثم تم تدبير عقد بيع لها من الشركة القابضة ليخرج البائع بدون حق براءة ، على يد صاحب الحق الأصيل الذى لم يحاسب على الخطأ ! .

## عقد البيع المضروب من القابضة لريجوا

شركة القابضة للتجارة  
(ش.ق.م.م.)

تأسست بقرار  
الوزير رقم ١٠٠٠٠ لسنة ١٩٩٥

تأسست بقرار  
الوزير رقم ١٠٠٠٠ لسنة ١٩٩٥

أولا : الشركة القابضة للتجارة - ويمثلها قانوناً السيد المحاسب /  
نبيل عبد الحليم المرصافي .. بصفته رئيس مجلس الإدارة  
ومقرها ( ٢٥ ) شارع طريق العربية - الإسكندرية .  
( طرفه أول )

ثانيا : الشركة العامة للأبحاث والمياه الجوفية " ريجوا " ويمثلها قانوناً السيد الجيولوجي /  
علي محمود ورور .. بصفته رئيس مجلس الإدارة والمكتب المتكامل  
ومقرها ( ١٩ ) شارع عماد الدين .. القاهرة .  
( طرفه ثان )

تأسيس

١ لما كتبت لشركة القابضة للتجارة ( طرفه الأول ) حلت محل الشركة للقابضة للتسمية الزراعية ،  
وكانت الأخيرة قد حلت محل الشركة العامة للأبحاث واستصلاح الأراضى ا  
والتي قامت ببيع لشركة العامة للأبحاث والمياه الجوفية " ريجوا " لاتحاد العاملين المساهمين  
في ١٩٩٥ / ١ / ٣ .

٢ ولما كان تقييم الشركة العامة للأبحاث والمياه الجوفية " ريجوا " عند بيعها لاتحادات العاملين  
المساهمين في ١٩٩٥ / ١ / ٣ لم يتضمن أرض بكر الجبل بأول طريق الواحات البحرية  
مساحتها ( ٤٩ ) فدان ، ٢٣ فدان ، ٨ مهم ) ، كانت لشركة قد اشترتها من الهيئة العامة  
لمشروعات التنمية الزراعية بمدر مائة جنيه للفدان الواحد .

نقل : ..  
.....

.....

### صورة رقم (٦)

الأغرب أن الشركة القابضة منحت كما يعلم الجميع ، مبلغ البيع كاملا بدلا من أن تحصل عليه ، على أن تسدده الشركة من أقساط البيع المستحقة على اتحاد المساهمين ، يعنى باعت «القابضة» الشركة وفوقها مبلغ يساوى ثمن البيع المؤجل ، واشترطت عدم تأخير أى قسط حتى القسط التالى له ، فيما يؤكد العاملون أن جملة الأقساط تم سدادهما لشركة ريجوا ، بينما تشير الميزانية فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٧ ، إلى أن

هذه الأموال لاتزال ديونا على ريجوا لصالح «القابضة» ، ليعلن الحال عن نفسه بأن قمتها الممثلة فى الرجل الأسطورة المحصن ضد كل إدانة «على ورور» ، حصل على الشركة خالصة بدون أى أعباء على سبيل الهدية التى لاترد ، فيما البند السابع عشر من عقد البيع « بيع ريجوا لاتحاد المساهمين برئاسة ورور » يشترط عدم تأخر الأقساط وإلا يصبح البيع مفسوخا ، ولما كانت القابضة للتنمية الزراعية ، ومن بعدها القابضة للتجارة ، قد حلتنا وأصبحتنا قطعة من التاريخ ، ضاعت الأقساط إلا من ظهورها كمدىونية فى الميزانية ، كما ضاعت قيمة البيع الهدية أيضا ، دون أن يتدخل أحد لتفصيل العقد أو يعمل على استرداد أموال الدولة !!

### نهاية العقد بين ريجوا والقابضة

ولهذا فقد اتفق الطرفان على ما يلى :-

**البند الأول**

مخبر التمهيد السابق جزء لا يتجزأ من هذا العقد ، ومتما ومكمل له .

**البند الثاني**

باع ولما سئل وتساؤل الطرف الأول الى الطرف الثاني مساحة ( ٤٩ فدان ، ٢٣ قيراط ، ٨ مسهم ) الكائنة بكفر الجبل باول طريق الواحات البحرية ، بتمن مقداره ٥٢٤٦٨,٥ جنوبياً ( اثنان وخمسون ألفاً وأربعمائة وثمانيه وستون جنوبها وخمسون قرناً ) ، وبسالف إلى هذا المبلغ مبالغاً مقداره ١٧٣٩٢,٥ جنوبها ( سبعة عشر ألفاً وثلاثمائة اثنان وتسعون جنوبها وخمسون قرناً ) بمثل قيمة متسايل لتفاجح الطرف الثاني بقطعة الأرض المشار إليها خلال المدة من ٣ / ١ / ١٩٩٥ وحتى ٢٠ / ٨ / ٢٠٠١ ( تاريخ التوقيع على هذا العقد ) .

وقد قام الطرف الثاني بسداد ثمن البيع ومقابل حق الانتفاع السالف ذكرهما نقداً فى محضر هذا العقد .

**البند الثالث**

بقر الطرف الثاني بأنه قد عين الأرض موضوع هذا العقد معاينة تامة تافية للجهة والواق حولها وقبل شراؤها بأرمانها وقروقها وبحالتها المحددة بالعقد المبرم مع الهيئة العامة لمشروعات التصدير والتنمية الزراعية المشار إليه ، وذلك فى تاريخ هذا العقد .

**البند الرابع**

أى نزاع - لا قدر الله - ينشأ عن هذا العقد تخلى عن بنظره محكمة الإبتدائية .

**البند الخامس**

حذر هذا العقد من أربعة نسمح بيد كل طرف نستخين للعصل بمقتضاهما عند اللزوم .

<b>الطرف الأول ( البائع )</b>	<b>الطرف الثاني ( المشتري )</b>
الاسم / نبيل عبد العظيم المرصفاوي	الاسم / علي محمود ورور
التوقيع /	التوقيع /
المصنفه / رئيس مجلس إدارة الشركة	المصنفه / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة
القابضة للتجارة	العلامة للأحضان والمياه للريجوا

صحة محمد جرجس



صورة رقم (٧)

«ورور» قلعة محصنة .. لماذا ؟ نجيب كما أجبنا سابقا لأنه لايزال على رأس الشركة حتي الآن ، برغم كل المخالفات التي ارتكبتها وكل الأموال التي أهدرتها بيوعه لأراضي الدولة ، خاصة أراض حزام الأمان الجوفى ، وتبلغ نحو ٩٠٠٠ فدان برغم عدم ملكيته لها أولا ، ثم مخالفته للقانون والقرارات السيادية ثانيا ، وبحسب المستندات فإن المساحة التي كانت مخصصة للشركة كحزام أمان تم بيعها بالكامل ، لتنتهى ريجوا على مشروع الحفاظ على مخزون المياه الجوفية ، من خلال منطقة حزام الأمان ، بعد تحالفها مع مصالح رجال الأعمال من راغبى الريح الحرام ، ضمنا لذهاب صرخات المبلغين عنه إلى جحيم الحفاظ ، مثلما تم فى اتهامه بإخفاء أرض الهرم وبيعها برغم عدم ملكيتها له ، ادعاء بأنها كانت ضمن عقد البيع ودراسة تقييم الأصول قبله ، إلا أن عقد البيع المؤرخ فى ٢٠ أغسطس ٢٠٠١ ، بين القابضة للتجارة وريجوا ، يؤكد انها لم تكن كذلك ، وأنها ملك القابضة مشتراه من هيئة التعمير لاستخدامها كمخزن مكشوف ، وهو ما تظهره البنود ١ و٢ و٣ من العقد المشار إليه ! ،ورغم هذا قال خير وزارة العدل أنها كانت ضمن أصول ريجوا ، وعليه خرج ورور من القضية !! .

ملف سرقة الأراضي لا ينضب فمعيه مليء دائما ، فرغم توالى التقارير الدولية التي تُحذّر الحكومة من نشوب حروب مياه فى المستقبل، ودخول مصر حد الفقر المائى بعد ما وصل نصيب الفرد من المياه إلى أقل من ٩٠٠ متر مكعب سنوياً، فإن الحكومة الذكية لم تشغل بالها وفشلت حتى فى الحفاظ على حصة مصر البالغة ٥٥,٥ مليار متر مكعب ، الغريب أن المراكز البحثية الرسمية حدّرت من نتاج هذه السياسات على الأمن المائى المصري، وآخرها دراسة أصدرها مركز بحوث الصحراء تؤكد أن المنتجعات السياحية تستخدم المياه الجوفية فى إنشاء بحيرات صناعية وحمائم سباحة ، وهو ما أدى إلى انخفاض حادٍ فى منسوب المخزون الجوفى بمنطقة غرب الدلتا ، علاوة على ما تتعرض له تلك الخزانات من مخاطر التلوث الناجمة عن اختلاطها بمياه الصرف الصحى للمنتجعات السياحية ، التى لا تراعى فى إقامتها القواعد الهندسية القياسية، مما يؤدى لتسريب مياه الصرف إلى الخزان الجوفى مباشرة وإصابته بالتلوث.

حزام الأمان الجوفى الممنوع بيع أراضيه أهدهته الحكومة للكبار، فى مقابل زهيد لا

يتعدى ٢٠٠٠ جنيها للفدان في أفضل البيوعات ، وبعدها يتم توفيق الأوضاع وتغيير النشاط من زراعي الي سكني ، بينما باعت أغلب الأراضي هناك بسعر لا يتعدى ٥٠ جنيها للفدان أيضا ، فما يحدث على الطريق الصحراوي القاهرة الإسكندرية ، ليس سوى دليلا دامغا على أن الحكومة ليست سوى «خيال مائة» ، لا يخيف سوى الغلابة من المصريين ، بينما لا حول له ولا قوة أمام رغبة وجشع الكبار ، الذين يملكون القدرة على شراء أى شئ في مصر ، أو الاستيلاء عليه رغم أنف الحكومة ، والأمثلة كثيرة .. منها ما اشتراه رجل الأعمال شريف حجازي ممثلا لشركة الحجاز للمشروعات الزراعية ، من شركة ريجوا الشهيرة بعزبة «على ورور» ، وهو مساحة ١٠٠٠ فدان بسعر الفدان ٥٠ جنيها ، داخل الحزام المحظور للبيع فيه ، وهو ما اعترضت عليه الهيئة العامة للتعمير ، بعد اكتشافها لبيع ورور هذه المساحة ، فيما هي المالك الأصلي فقامت عبر الرئيس التنفيذي وقتها اللواء محمود عبد البر ، في عام ٢٠٠٥ بإحالة الأمر كله للنيابة العامة ، ثم كان الناتج صفر !

الأمر تكرر عندما بدأ المهندس أيمن المعداوي ، في السير على هدى سلفه فأصدر القرار رقم ١٠٩٧ لسنة ٢٠٠٩ بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠٠٩ ، بتشكيل لجنة لفحص تصرفات شركة ريجوا ورفع مساحة حزام الأمان ، وحصر أى تصرفات عليها وكذلك حصر مخالقات العقود المبرمة ، وانتهت اللجنة إلى وجود عقود ل ٧ شركات داخل حزام الأمان من بينها «جولف السليمانية وشريف حجازي و رودان والريف الأوروبي» ، ورأت ضرورة بحث المواقف التعاقدية هذه الشركات بعد أن فسخت الهيئة تعاقدتها مع شركة ريجوا التي قامت بهذه التصرفات ، ولم يمض أكثر من شهرين إلا وكان المعداوي خارج إطار قدرته على استرداد هذه الأراضي التي وافقت الحكومة على تعديل النشاط المخصص لها من زراعي إلى منتجعات سياحية مقابل ٢٠٠٠ جنيها للفدان ، لبيع حجازي وأقرانه الفدان بعد ذلك ب ٢ مليون جنيها هو قيمة كل ما دفعه لمساحة ١٠٠٠ فدان ، ليكون صاقي ربحه ٢ مليار جنيها .

## قرار المعداوي بفحص أعمال شركة ريجوا

الهيئة العامة للتعمير والتأهيل الزراعي  
الهيئة العامة للتعمير والتأهيل الزراعي  
الدعم الفني

General Authority for  
Rehabilitation Projects and  
Agricultural Development  
Executive Manager

السيد الجيولوجي / علي محمود وور  
رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب  
الشركة العامة للأبحاث و المياه الجوفية  
تحية طيبة ... وبعد

بالإشارة إلى ما أشر به السيد وزير الزراعة و استصلاح الاراضي بتشكيل لجنة  
بواسطة الهيئة العامة لمشروعات التعمير و التنمية الزراعية لمراجعة تصرفات شركة ريجوا  
بالوادي الفارغ و بالاشتراك مع رئيس مجلس إدارة الشركة و يكون مهام اللجنة :-

1. رفع مساحة حزام الأمان و حصر أي تصرفات عليها .
2. رفع عقود البيع المسجلة .
3. رفع عقد البيع الابتدائي .
4. حصر أي مساحات خارجة عن حدود العقود المحررة .
5. حصر أي مخالفات للعقود المبرمة .
6. يبدأ عمل اللجنة ابتداء من يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٩/١٢/٧ ولمدة ١٥ يوم .
7. يتم عرض النتائج فور انتهاء اللجنة من أعمالها بحد أقصى يوم ٢٠٠٩/١٢/٢٢ .

لذا نرجو التكرم بحضور مندوبكم المفوض ، بالرأي ، للاجتماع مع السيد المنتدب  
رئيس اللجنة المشكلة من جانب الهيئة العامة لمشروعات التعمير و التنمية الزراعية  
وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٩/١٢/٧ الساعة العاشرة عشر صباحاً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المدير التنفيذي  
مهندس / أيمن المعداوي

www.garpad.gov.eg  
www.garpad.gov.eg

جميع الإيصاح الوراسي الصادر من السيد - الذي  
تاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٢

### صورة رقم ( ٨ )

أما ثاني العقود التي طالبت هيئة التعمير بفحصها ، فكان من نصيب سليمان عامر واشتري من شركة ريجوا ٧٥٠ فدانا بسعر ٥٠ جنيها للفدان، وأيضا داخل حزام الأمان المحظور البيع فيه، حدث ذلك في ١٩ أغسطس ٢٠٠١ ، ثم قامت الحكومة كعادتها بتوفيق الأوضاع ب ٢٠٠٠ جنيه للفدان، وبعد تغيير النشاط تم بيع الفدان الواحد من هذه الأراضي بـ ١٠ ملايين جنيه، الغريب أن المساحة التي حصل عليها

سليمان عامر كانت بهدف إقامة مشروع إسكان لشباب الخريجين ، الذي يرتبط بمشروعات الاستصلاح بالمنطقة وهذا ما كشفته أحد خطابه الموجهة إلي وزير الزراعة السابق الدكتور يوسف والي في ٢٩ ابريل ٢٠٠٣ ، فيما تحولت الأرض إلى منتجعات سياحية وفيلات وقصور لا يجروّ شباب الخريجين علي الاقتراب منها ، تماما كما لم تجرّ حكومة رجال الأعمال من الاقتراب منه !!

عقد سليمان عامر .. جولف السليمانية



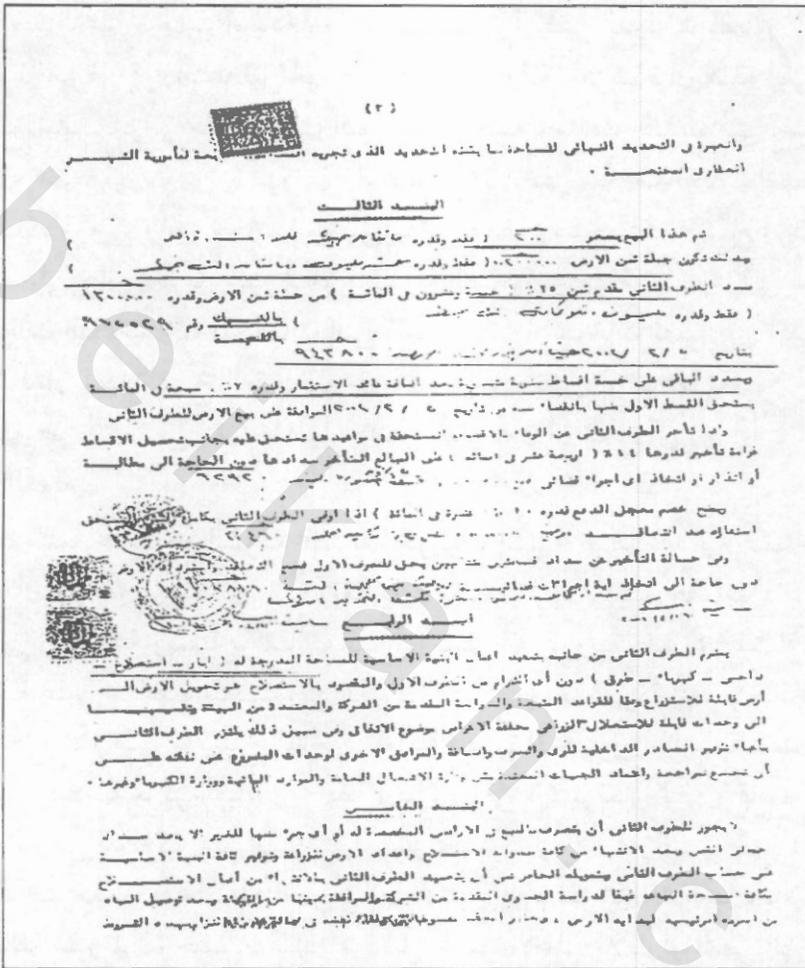
صورة رقم (٩)

عقابا له قام وزير الزراعة بنقل أيمن المعداوى بعيدا عن منصبه كقائم بأعمال المدير التنفيذي لهيئة التعمير والتنمية الزراعية ، خلفا للواء محمود عبد البر المدير التنفيذي المستقيل ، الأسباب كما قالت المصادر داخل الهيئة ، ربما تكون واحدة وكلها تصب

في خاتمة محاولات الإثنيين استرداد حقوق الدولة المنهوبة ، فيما تريد حكومة خيال الظل الحفاظ على ثروات أسيادها ، المسيطرين على أراضي الدولة ، المصادر شككت فيما تم اتخاذه من قرارات ، قيل أنها حماية أملاك الدولة ، مؤكدة أن هذه القرارات ستوضع بجانب أقرانها على أرفف الوزارات المعنية ، مثلما حدث في أغسطس ٢٠٠٩ ، عندما قررت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي منح منتجعات السليمانية والريف الأوروبي وأفق ٥ ، ٨ ، ١ ، وسويسرلاندا ٤٠٠ ، ومنتجعات حسام أبو الفتوح الواقعة على جانبي طريق مصر - الإسكندرية الصحراوي مهلة ٤٥ يوماً تمهيداً لاتخاذ الإجراءات القانونية تجاه المخالفات التي قامت على مساحات تصل إلى أكثر من ١٧٠٠ فدان تمهيداً لفسخ العقود المبرمة معها ، وإعادة تقنين أوضاعها بعقود جديدة طبقاً للغرض الأساسي لاستخدامها .. لتمر المهلة دون أن تتخذ أى إجراءات لصالح خزينة الدولة .

تماماً مثلما حدث مع الشركة المصرية الكويتية ، التي تمحور لها عقد بيع لمساحة ٢٦ ألف فدان في ٢٦ فبراير ٢٠٠٢ ، وبعد ذلك بعامين ورد للهيئة خطاب د. يوسف ووالى وزير الزراعة وقتها مرفقاً به قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٤ بالموافقة علي معاملة المستثمرين العرب المساهمين بالشركة المصرية الكويتية لاستصلاح الأراضي والإنتاج الداجني المعاملة المقررة للمصريين بالنسبة لمساحة ٢٦ ألف فدان الكائنة بمركز العياط\_ محافظة الجيزة ، وفي ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٥ قامت الهيئة بمعاينة الأرض للوقوف على مدى تنفيذ الشركة لبنود التعاقد ، وأثبت لجنة المعاينة ارتكاب الشركة لمخالفات عديدة من شأنها الانتهاء إلى فسخ التعاقد معها ، بالإضافة إلى مخالفة شروط الترخيص الصادر من قبل المجلس الأعلى للآثار والمنتهي إلي طلب إخطار الشركة بإلغاء التخصيص الصادر لها بناء علي مخالفتها لقانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ .

صورة من عقد المصرية الكويتية



صورة رقم ( ١٠ )

وكما تؤكد المستندات .. انتهت الهيئة في اجتماع مجلس إدارتها المنعقد في ٢٦ فبراير ٢٠٠٦ إلى عرض مخالقات الشركة على مجلس الوزراء للنظر في موقفها ، وتم العرض بالفعل على المجلس بالإضافة إلى لجنة فض المنازعات بهيئة الاستثمار ، ليس هذا فحسب بل أن كتاب المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة بتاريخ ١٣ مارس ٢٠٠٦ المرسل لهيئة التعمير أيضا انتهى للمطالبة باتخاذ الإجراءات القانونية

بمعرفة جهة الولاية لفسخ التعاقد المبرم مع الشركة المصرية الكويتية لمخالفتها لشروطه وقيامها باستغلال الأرض في غير الغرض المخصصة من اجله ، لتمر سنوات أربع منذ ذلك التاريخ والوضع كما هو عليه ، الشركة مستمرة بينما الشرفاء الذين حاولوا استرداد حق الدولة منها ينكل بهم من حكومة خيال الظل ووزرائها المعنيين! .

الأغرب هم ما يحدث من الشركة على أرض الواقع ، ويرصده مركز أولاد الأرض في تقرير له صادر في مايو ٢٠٠٥ ، حيث يقول التقرير : « أن الأهالي الذين سبق أن شكلوا شركة لاستصلاح الأراضي على مساحة ألف فدان بناحية جزرا على طريق أسبوط - الفيوم ، وتوجهوا لهيئة التعمير لتقنين وضعهم ، وتم قيد الطلب برقم ١٥٢٨ بتاريخ ٩٦/١١/٥ وبعد ثمانية أعوام استطاع المشروع أن يأخذ طريقه إلى النور ، ففي يوم ٢٠٠٤/١/٥ تقدمت الشركة بعدة طلبات للآثار والدفاع والمحاجر وفقا لأحكام القانون وبناء عليه قامت الإدارة المركزية للملكية والتصرف بأجراء المعاينة على الطبيعة وتأكدت من جدية المشروع خاصة ، أن الأهالي قاموا خلال السنوات الثمانية بعمل تسويات للأرض تمهيدا لزراعتها ومد خطوط وشبكات الري الرئيسية وتمهيد الطرق وإنارتها بالفعل ، وبناء بعض الغرف للحراسة يعيش فيها بعض العاملين كل ذلك بالجهود الذاتية بلغت أكثر من مليون جنيه ، ولكن الحلم تحول إلى كابوس بعد أن ظهرت المافيا في شكل شركة عربية مصرية مشتركة لتضع يدها على تلك الأرض مستعينة بنفوذها وأذنانها ، ففوجئ الأهالي بالبلدوزرات والحفارات ومجموعة من البلطجية يحملون شتى الأسلحة ويقومون بتجريف الأرض واقتلاع الزرع وتحويلها إلى تلال من الرمل والظلط ويطردون أصحاب الأرض تحت تهديد السلاح ، وعندما حاول الأهالي التصدي لهم قال المسئول عن الشركة المصرية الكويتية إحنا الحكومة ثم قام بعمل محضر لبعض الأهالي ، وفي قسم مركز العياط فوجئوا بالإهانات والبهدله لترهيبهم،فتقدموا بمذكرات عاجلة لمجلس الوزراء ووزارة الزراعة ومجلس الشعب والشورى ولكن دون جدوى » ! .

الشركة النافذة المسنودة حصلت علي ٢٦ ألف فدان بسعر ٥٠ جنيها فقط دفعت منها ١٠٪ ثم قرر رئيس الوزراء أحمد نظيف في يناير ٢٠٠٨ أي بعد ٦ سنوات من شراء الأرض ، الموافقة علي تحويلها إلي أراضي بناء وتم رفع سعر الفدان إلي ٢٠٠ جنيها برغم وقوعها علي طريقين عموميين كبيرين هما أسبوط الغربي والعياط ،

فيما يجدها من الشرق نهر النيل ، وتكاد تكون علي أطراف ترعة الجيزة وترعة الإبراهيمية ويمكن ريها من مياه النيل ببساطة ودون جهد ، ورغم ذلك كله لم يجد رئيس الوزراء حرجا في الموافقة علي تبويرها وتحويلها إلي أراضي بناء لصالح الشركة الكويتية النافذة والمؤثرة في الحكومة ، بينما يشير أهالي جرزا إلى أن الشركة النافذة وضعت أيديها علي ٢٠ ألف فداناً أخري من أملاك الدولة هذه الأرض تقبع تحتها بحيرة من الآثار . !!!

بالعودة مجدداً إلي فساد شركة «ريجوا» سنجد أن الوزراء أيضاً كان لهم نصيب من كعقتها ، فحسب المذكرة رقم ٧ / ١١٣ التي عرضت في جلسة مجلس إدارة الشركة العامة للأبحاث والمياه الجوفية (ريجوا) شركة مساهمة مصرية في ٣١ مايو ٢٠٠٣ طلب الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء « وقتئذ » وعدد من وزرائه من بينهم الدكتورة فائزة أبو النجا وزيرة الدولة للتعاون الدولي ، و الدكتور محمود أبو زيد وزير الري السوق ، ضرورة - لاحظ ضرورة تلك - تخصيص ٢٠٠ فدان بواقع ٢٠ فداناً لكل وزير من وزراء الحكومة ، وافقت الشركة في اجتماعها علي بيع الأرض للسادة الوزراء بسعر ٤٠٦٩ جنيهاً للفدان علي أن يتم سداد ٢٥٪ من ثمن الأرض والباقي يسدد علي خمسة أقساط سنوية مع فترة سماح سنة، الأرض التي استحوذ عليها وزراء نظيف بمبالغ لا تتجاوز ٨٠٠ ألف جنيه وبالتقسيم معروضة للبيع حالياً بما يوازي ٢٥٠ مليون جنيه في أقل من ٧ سنوات ، وهو ما يعني أن هؤلاء الوزراء خالفوا القانون الذي يمنعهم من التعامل مع القطاع العام ، ويؤكد أن كافة محاولات النيل من مرتكبي المخالفات داخلها كان مستحيلاً ، حيث المحاولات دائماً ما تبحث عما يخلعها من ثوب القطاع العام لتبدو بيوعاتها للوزراء سليمة ، ولأن الشيء مقابل الشيء استمرت المخالفات مقابل عدم افتضاح أمر الوزراء و الشركة معاً !





شركة ريجوا للحصول علي مساحة أرض تصل إلي ٢٠٠ فدان ثم في نفس العام طلب مضاعفة المساحة إلي ٤٠٠ فدان في منطقة وادي الفارغ وكان الطلب بتزكية من يوسف والي وزير الزراعة الأسبق الذي كان السبب الرئيسي في ضياع نصف أراضي الدولة حيث وافق له علي الحصول علي المساحة من أراضي شركة ريجوا وعلي أثرها تقدم مرة أخرى بطلب مكتوب بخط يده وطلب إبرام العقد لمائتي فدان في القطعتين ٣٨٨ و ٣٨٧ باسمه بالإضافة إلي ٢٠٠ فدان في القطعتين ٣٧٨ و ٣٧٧ باسمه أيضا بالإضافة إلي شقيقه علي أن تكون مناصفة بينهما وعندما وجد أن طلباته مجابة لمجرد تقدمه بأي طلب تقدم مرة أخرى في ١٥/١٠/٢٠٠٥ بطلب للحصول علي مساحة ٢٠٠ فدان أخرى باسمه واسم شقيقه وهو ما وافقت عليه الشركة أيضا وتم تخصيص المساحة في القطعتين رقمي ٣٧٦ و ٣٨٦ الغريب أن الشركة قامت بحفر أربعة آبار بمعرفتها لصاحب الأرض وهو رئيس البنك وتولت هي مسئولية استخراج التراخيص من وزارة الري ! .

المستندات تؤكد أن رئيس البنك لم يقيم بزراعة فدان واحد من الأرض التي حصل عليها وأنها مازالت خالية ، دون أن يتخذ ضده أي إجراء لسحبها منه لتسقيعها وعدم الجدية التي ترفع أمام الغلابة فقط ، ومنهم عاملون بالشركة رغم أنهم يسرون في الزراعة حسب إمكانياتهم المتواضعة ، ليبقى السؤال .. لماذا لم تسحب الشركة الأرض من بركات ؟ فيما تظهر ميزانية الشركة عدم سدادها لقرض حصلت عليه من بنك القاهرة ، ارتفع من مليون و ٥٠٠ ألف جنيه بموجب عقد بواقع ١٣٪ فائدة سنوية ، إلى ١٠ ملايين جنيه في عام ٢٠٠٠ ثم ماطلت الشركة في السداد طوال هذه السنوات حتي وصلت قيمة ديونها لصالح بنك القاهرة في ٨ / أغسطس / ٢٠٠٦ إلي ٦٨ مليون جنيه بخلاف ما يستجد بعد هذا التاريخ بواقع ١٤٪ فائدة سنوية ، ومع مماطلة الشركة في السداد لم يجد رئيس بنك القاهرة حلا لهذه إلا إقامة دعوي قضائية واتخاذ الإجراءات القانونية المتبعة ، في هذا الموقف حيث قام برفع دعوى قضائية في ٢٤ / ١٠ / ٢٠٠٧ ضد الشركة لمطالبتها بسداد ديونها لصالح البنك .

المفاجأة تمثلت في أن رئيس بنك القاهرة فوجئ بعد إعلانه لشركة ريجوا بإجراءاته القانونية من خلال الدعوي القضائية ، بأن رئيس بنك مصر يقيم دعوي قضائية «تدخل هجومي» ضده بصفته يطالبه فيها بعدم مطالبة « ريجوا » بالمديونية البالغة ٦٨

مليون جنيها ، علي الرغم من امتلاكه ، للمستندات الدالة علي ذلك ، رئيس بنك مصر أكد في دعواه أن بنك القاهرة تنازل عن هذا المبلغ لبنك مصر ، تلاعبا بعملية اندماج البنكين معا ، وهنا حدث خلاف شديد بين رئيسي البنكين حيث تبادلا إقامة الدعاوي القضائية ، علي الرغم من أن رئيس بنك مصر ليس له شأن بمطالبة بنك القاهرة الشركة باستحقاق أو الحصول علي أمواله المستحقة لديها ، وهو ما تسبب في ربط مسئولين بالشركة بين الاستفادة من أراضي الدولة وتدخل رئيس بنك مصر بشكل هجومي لوقف دعوي بنك القاهرة للشركة ومحاولة تضييع الأموال علي البنك لصالحها ، وفي النهاية لا يدفع رئيس الشركة هذه الديون لأي من البنكين خاصة بعد أن نجح تدخل بركات في إيقاف دعوي رئيس بنك القاهرة ، حيث تمت إحالة القضية رقم ١٠٦٦ لسنة ٢٠٠٧ تجاري في جلسة ٢٩/٣/٢٠٠٨ إلي مصلحة الخبراء بوزارة العدل للاطلاع علي أوراق القضية وتحديد أحقية أي من البنكين بهذه الأموال ! ، رئيس بنك مصر لم يكن وحده الذي حصل علي تلك المساحات بل شاركه أيضا محافظ البنك المركزي فاروق العقدة الذي حصل علي خمسين فدانا بسعر الفدان ٢٠٠٠ جنيها ، أي أن سعر المتر لم يتعد الجنيهات الخمسة ، شأنه شأن وزراء كثيرون من أمثال سامح فهمي وزير البترول الأسبق ، كلهم انتفعوا بأراضي حزام الأمان الجوفي بالمخالفة للقانون ، .. العقدة سدّد ٢٧٠ ألف جنيها فقط فيما لا تظهر ميزانيات الشركة ، أنه أو باقي الوزراء أنهم سدّدوا باقي الثمن البخس ن الذي لا يتعدى ثمن المتر فيه مبلغ أربعة جنيها وستة وسبعين قرشا لا غير ..

المستندات أيضا تقول أن رئيس مجلس إدارة الشركة لم يترك مسئولا يمكنه التستر خلفه إلا وباعه ولو علي الورق أرضا من أراضي الدولة ، بنفس سعر الفدان الذي يتعدى سعره السوقي حاليا مبلغ المليون و٣٠٠ ألف جنيها ، في كثير من القطع ، فهاهو يبيع للضباط ومهم اللواء عبد الجواد أحمد عبد الجواد مساحة ٥٠ فدانا بمشروع الوادي الفارغ بجزء من البنية الأساسية ، تحت العجز والزيادة ، وهي دائما بالزيادة .. بالقطعة رقم ١٣٠ بسعر الفدان ١٠ آلاف جنيها ، أي ما لا يتعدى جنيهاين للمتر الواحد ، مع سداد ٢٥ ٪ مقدم شراء والباقي علي سبعة أقساط سنوية مع فترة سماح سنة ، العقد منذ ٢٠٠٦ ، أي انه لا يزال مدينا بباقي الثمن في أراضي شهدت مذابح وصراعات بين الطامعين فيها ، هذا إذا كان يسدّد من الأساس ! ، المستندات أشارت

أيضا إلي العديد من الأسماء علي رأسهم محافظ الجيزة و ٦ أكتوبر د. فتحي سعد الذي حصل علي ٥٠ فدانا من بين ٣٠٠ فدانا حصلت عليها شركة «حدائق الوادي للاستثمار العقاري والزراعي بنظام الدفع الآجل ، بسعر الفدان ستة آلاف وسبعمائة وثمانية عشر جنيها و ٧٥ قرشا لا غير ، وهو ما يعني شراؤه للمتر بسعر لا يتعدى جنيها ونصف الجنيه ، ذلك بالإضافة إلي عدد كبير من الوزراء والمحافظين ، ومعهم كل من استفاد من الفساد ونهب خيرات البلاد .

ومن أراضي ريجوا والطريق المتجه إلي الإسكندرية ، إلي طريق القاهرة أسيوط الصحراوي تكمن مأساة أخرى تشكل معلما لجمهورية الفساد ، حيث خريطة مصر المنهوبة فوق وتحت أرضها ، تمتد شمالا وجنوبا ، شرقا وغربا ، الجميع يعرف فصولها ويسمع أخبارها ليل نهار ، ثم يغمض العين عن الإعلان عنها ، أو الحيلولة دون استمرار المافيا المتحكمة فيها ، إما لمصلحة أو لخوف من أسلحة لا تعرف سوى من يدفع أكثر ، حيث ميليشيات خلقتها لغة الجشع والسيطرة ، على أكبر مساحة ممكنة ، من الأرض التي تقبع على الخريطة ، بدون صاحب يحميها ، أو يسهر عليها ، وتركت لكل من هب ودب من كبار القوم وصغارهم ، لنهبها وسلب كنوزها المدفونة تحتها ، أو تسقيعها لشفت أكبر قدر من حليها ، في حالة لا يمكن مجال من الأحوال توصيفها كحوادث سرقة عادية ، حيث الواقع يؤكد انها قضية أمن قومي ينتهك ليل نهار ، بعلم الحكومة وتواطؤ مسؤولين كبار فيها يلعبونها سياسة ، تارة بثياب المصلحة العامة ، وتارة أخرى بثياب ملطخة بدماء الأرض المنهوبة ، يفجرون من القضايا ما يصب في مصلحة سياسية زائلة ، بادعاء الكشف عن قضايا تحت شعار وطني زائف ، فيما يكشف واقع الزيف أن الهدف ليس مصلحة البلاد والعباد ، بل لتصفية حسابات قديمة فجرتها حوادث جديدة ، ولعل الدليل يكمن في سكوت الحكومة ، على رجل الأعمال المحبوس وقت كتابة هذه السطور مدحت بركات لمدة تزيد عن ٤ سنوات ، برغم صدور حكمين قضائيين في حقه بالسجن لمدة عامين ، في كل منهما بتهمة الشروع في القتل ، دون أن يتحرك جهاز واحد ضده برغم علم الجميع بوجوده ، وانتشار إعلاناته عبر صحف الحكومة قبل الصحف الخاصة ، الملف متختم بالوقائع التي تصمت عنها الحكومة التي تدعى الآن مطاردة السارقين ، حماية لثروات كانت أول المفرطين فيها !.

## الفصل الثاني

### المليشيات المسلحة تحكم صحراء طريق أسيوط

«في جنوب مصر تأتي الصحراء المحيطة بطريق « مصر / أسيوط » الغربى ، كشاهد ملك على ما يتم من سرقات وصراعات ، على اراضى الدولة باستخدام كافة الطرق غير المشروعة ، التى تستخدم فيها مليشيات ، مسلحة لا تعرف غير القتل طريقا لكى تدين السيطرة لمن استأجرها ، الأغرب أن هذه العمليات لا تقتصر على إثبات حق المتصارعين فى الأرض فقط ، بل تمتد لتكون حكما فى عمليات نصب تتم على نفس القطعة ، بعد بيعها لآخرين وتمام سداد الثمن ، بعدها تعود العصابة مرة أخرى لطرد المشتري ، باعتباره متعديا على الأرض التى لا يملكونها أصلا ، وتستمر اللعبة ويسقط القتلى والمصابين ، ويتفشى الرعب بين الراغبين فى الشراء ، الذين أتوا عبر علمهم بالأراضى المعروضة للبيع ، عبر الإعلانات التى تغطى جزءا كبيرا من شبكة الإنترنت ، أو الصحف المتخصصة ، للشراء فيسددون الثمن المغرى ثم يفقدونه وربما يفقدون أرواحهم أيضا !

كل ذلك يتم فى ظل غياب تام لأجهزة الدولة ، آخر دلائل الحرب المستعرة على اراضى الدولة فى هذه المنطقة ، تمثل فى سقوط عدة قتلى فى الأشهر الستة الأخيرة من عام ٢٠٠٩ ، عبر آلاف المشاجرات التى تحدث بسبب تكرار عمليات البيع لأكثر من فرد باستخدام القوة المسلحة ، بداية من حدود محافظة بنى سويف ، إلى نهاية حدود محافظة المنيا ، القتلى كان من بينهم ابن عم عضو مجلس الشعب عن دائرة سمسطا محمود أبو العمدة ، وخمسة آخرون سقطوا فى صراع بين المدعو «العمدة حمدان» ، وهو من احدى قرى بنى سويف ، على قطعة من الأرض تبلغ نحو ١٠٠٠ فدان ، مقام عليها استراحة يصفها شهود العيان بـ« الفخمة » ، مع إحدى عائلات مركز مطاى بالمنيا ، تدعى عائلة «سيكرت» ، أسفرت عن سقوط عميد العائلة الحاج عبد الوهاب سيكرت ، فى مقابل سقوط قتيلين من العصابة التى استأجرها المتصارع سالف الذكر ، من «أسيوط» ، بعد سقوط قتلى من الجانبين وجهت الجهات الأمنية الاتهام ، لأحد أساطين مافيا سرقة الأراضى بالمنطقة ، ويدعى العمدة سيف

السعداوى - هارب - ويشاع أن هناك من ساعده على الهرب ، وينتمى إلى إحدى الجهات الأمنية !.

«السعداوى» هذا يعيد إلى الأذهان أسطورة إمبراطور النخيلة «عزت حنفي» ، كما تقول المصادر ، التي تؤكد انتماءه إلى قرية «بنى وركان» بمحافظة أسيوط ، وهى من القرى الشهيرة فى إيواء الجماعات الإرهابية فى التسعينات ، واستخدمته أجهزة الأمن كمرشد يساعدها فى الكشف عن أماكن اختفاء الجماعات فى الجبل الغربى ، على طول امتداده داخل «بنى وركان» و خارجها ، .. وكما تقول المصادر أن السعداوى تحول خلال الـ ١٥ عاما الأخيرة إلى ملياردير ، نجح فى التنقيب عن الآثار والاتجار فيها ، وعقد الصفقات مع الراغبين فى الشراء ، بعيدا عن أعين الأجهزة المعنية أو بمساعدة بعض أفرادها ، ليتحول ساكن كهوف الجبال إلى مالك لأكثر من ٥ قصور منيفة ، وسط الصحراء بالإضافة الى أسطول من السيارات الفارهة له ولأفراد عصابته ، بعض المصادر أكدت أن الحرب المشتعلة حاليا ، ليست على الأراضى فقط بل على ما تحتزنه رمالها من آثار ، وهو ما يفسر سقوط قتلى فى مناطق بعينها ، كلها تقع داخل حزام المناطق الأثرية ، مثل الواحات البحرية ، والعياط ، ووادي النطرون ، التى شهدت سقوط ١٤ قتيلا بالوادي الفارغ ، وهو ما يؤكد أن الصراع على الأراضى فوقها وتحتها من كنوز يتاجر فيها الكبار بمساعدة العصابات المسلحة التى باتت ملمحا رئيسيا فى هذه المناطق !.

أحداث الطريق أسيوط الغربى لا تزال ، تدلل على غياب حقيقى لدور الدولة ممثلة فى أجهزة الأمن والمحليات ، حيث تشير إلى إحدى الشركات التى تضع يدها على نحو ١٠ آلاف فدانا داخل نطاق محافظة بنى سويف ، ويدعى صاحبها علاقه الوطيدة برجال الأمن فى مركز سمسطا ، كما يدعى أيضا انه تصالح مع الدولة ، وقان بتقنين الأرض التى يجوزها فعليا ، عبر تقنين وضع اليد ، بينما تؤكد المصادر العليمة عدم حدوث ذلك ، مشيرة الى قيامه بعمل حلقة بيع لقطع كثيرة ، منها بالنصب على راغبي الشراء لأكثر من مرة ، إلا أنها فى النهاية تؤول إليه من جديد ، عبر استخدام المطاريد المسلحين لطرده المشتريين ، بعد سدادهم لثمن الأرض !» .



## مافيا الأراضي تقارس مع الدولة لعبة (عسكر وحرامية)

قبل خروجه من منصبه أجري الكاتب حوارا صحفيا مع اللواء محمود عبد البر الرئيس التنفيذي لهيئة التعمير والمشروعات الزراعية ، أكد فيه ما ذهبنا إليه في السطور السابقة وجاء كالتالي : « المخالفات قديمة وستستمر على طريقة «عسكر وحرامية» ، ودور هيئة التعمير هنا هو إصدار قرارات الإزالة ، على عقد ثبتت مخالفته ، أو لشخص وضع يده على أرض مملوكة لهيئة التعمير ، أو لشخص حصل على الأرض بصورة قانونية ، ثم وضع آخرون يدهم عليها ، أما إذا كان هناك نزاع بين شخصين أمام القضاء فلا دخل هنا للهيئة ، أنا طرف في كل ما أملكه وأجد تعديات عليه ، و هنا تصدر قرارات الإزالة » .. هكذا بدأ اللواء مهندس محمود عبد البر سالم ، حواره للـ «كرامة» حول التعديات على الأراضي المملوكة للدولة وتقع ضمن ولاية الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، التي يرأسها منذ عام ٢٠٠٤ ، وتحولت في الأيام الأخيرة إلى هدف لتصويب طلقات الاتهام إليه ، الحوار لم يكن على طريقة الاستجواب المتعارف عليه ، حيث تخطى ذلك إلى مرحلة الكشف عن حقائق ربما لا يعرفها الكثيرون ، عبر مسؤول يبين حدود مسؤوليته ، ودوره في الأزمة التي تفجرت مؤخرا عقب القبض على رجل الأعمال مدحت بركات !

هناك أكثر من ٧٥ قرار إزالة على طريق مصر الإسكندرية الصحراوى ، وكلها نتيجة قيام الهيئة بالدور المنوط بها ، والمخالفات موجودة بكل المحافظات ، المهم هو التنفيذ ، قرار الإزالة يصدره الوزير بناء على المذكرة التي نرفعها إليه ، ثم يرسل إلى ٣ جهات أولها المحافظة المختصة ، لذلك فحين يدعى المحافظ عدم العلم نقول له « لأ عرفتم وتم إخطارك » ، الثانية مديرية الأمن التي تؤمن التنفيذ ، ثم شرطة المسطحات المائية وهي حلقة الوصل بين الداخلية ووزارة الزراعة ، الداخلية تأخذ وقتها في إجراء الدراسات الأمنية ، وهذا حقها فهناك بعد اجتماعى أنا لا أراه فأنا رجل فنى أشير إلى المخالفة والجهة الإدارية هي التي تقوم بالتنفيذ ، والدراسات الأمنية فترات متفاوتة ، هناك ما ينتهى فى أسبوع ، وهناك ما يستمر لسنوات طويلة ، مثلا مدحت

بركات صدر بحجة أكثر من قرار إزالة خلال نحو ٣ سنوات ، وتم تنفيذها أكثر من ٦ مرات ، ولم يتحدث احد ، وما يحدث حاليا موضوع خاص بالداخلية لسنا طرفا فيه ، وما حدث من ضجة حول مدحت بركات ، سببها تنفيذ أكثر من قرار إزالة فى وقت واحد ، اظهر الأمر على أنه حملة كحملة «نابليون» ، مع أن القرارات صادرة من زمن ، ولسنا طرفا فى تحديد موعد التنفيذ فهذه مسؤولية جهات أخرى ، ويضيف : « كل يوم تصدر قرارات إزالة فلماذا أسقطنا الإنارة على هذا الموضوع بالذات ؟ .

نحن غير معنيين بالأسماء ، من يخالف نعمل القانون فى حقه ، دون أن نكون معنيين بالتنفيذ ، ومن يقول : « اشمعنا الكبار » ، نقول له لسنا من يقرر ذلك وينتهى دورنا بمجرد إصدار القرار الوزارى بالإزالة ، وإرساله للمحافظة المختصة ومدير الأمن بها ، وشرطة المسطحات المائية ، وعليهم تحديد موعد التنفيذ باعتبار وجود البعد الأمنى ، ثم مدحت بركات متعدى منذ زمن ، أى قبل وجودنا فى الهيئة ، لماذا تركوه ؟ ثم هل كان من الممكن تنفيذ الإزالة التى تسببت فى الضجة بدون قرارات ؟ ، نحن الذين عاينا وحددنا المخالفة وأصدرنا القرار وصدقنا عليه من الوزير المختص ، وللأسف يخرج البعض ليقول أن السبب هو عدم المتابعة من جهة الولاية ، وهو هنا يقصدنا ، وأنا أقرر أننى لن اخرج مهندس من الهيئة ليقوم بالتنفيذ ثم ينال رصاصة فى صدره ، الجهات الأمنية هى المنوطة بذلك ، لذلك اتخذ المجلس الجديد قراراتين بالتأكيد على ضرورة إنشاء شرطة متخصصة لحماية الأراضى .

اللواء محمود لايزال يجيب على تساؤلات ال «كرامة» ، حول القضايا المتعددة الأماكن للتعديات فيقول : « ما حدث فى الوادى الفارغ - سقوط نحو ١٤ قتيلاً فى نزاع على الأراضى - ، كان نتيجة صدور قرارات إزالة تم أهملت من جهات التنفيذ ، حتى تفاقم الوضع ليصل الى صراع بالأسلحة النارية ، ليس لدينا خيار وفقوس ، نشرنا إعلانات تحذيرية ضد بعض المنتجعات ، فخرج من يقول : « كنتو فين » ، طيب نعمل إيه ؟ تحذيراتنا كانت ضد إعلانات نعلم أنها لخداع الناس ، وهو ما لم يعجب أصحاب المصالح » ، نحن لا نريد شكرا أو استحسانا ، فقط نفعل ما يملكه علينا الضمير والقانون .

الأدلة يسوقها رئيس الجهاز التنفيذى للهيئة على صدق الدور المنوط بها فيقول : «موضوع أبو فانا مثلا أخذ بعدا دينيا ، فيما لم يكن كذلك ، فالأمر كان صراعا على

ارض ، بين الرهبان والعربان ، ولا علاقة له بالإسلام أو المسيحية ، مجرد صراع على الأرض فقط ، المشكلة أننا نتعامل مع الأمور بمنطق شهرة المكان ، فمثلا لو حدثت مشاجرة فى ميدان قصر النيل ، تجد كل الناس تتحدث عنها ، بينما يحدث مثلها ألف مشاجرة فى أماكن لا تحظى بمثل التغطية الإعلامية ، هنا الموضوع تم فى طريق مصر الإسكندرية ، أو ما يسمى بـ«تجمع الأكابر» ، وهو يتم فى أماكن أخرى لا تحظى بنفس الشهرة ، لذلك لا يشعر بها احد ، سأضرب مثالا حيا ، برجل الأعمال سليمان عامر .. بعد ما جيت بست شهور فسخرنا معاه ٢٠٠٠ فدان ، ساق طوب الأرض واتهمنا بأننا «ضباط حاقدين» ، وبعد ما وسط كل الكبار وفشل لجأ إلى لجنة فض المنازعات ، فأقرت الغرامة ودفع ٤ مليون جنيه ، وتصلح بعد عام ونصف من صدور قرار الفسخ !» ، ما يحدث هو لعبة «عسكر وحرامية» وهؤلاء يشعرون أنهم اكبر من جهات التنفيذ وهذه هى المشكلة ، أنا أملك كهيئة نحو ١٦ مليون فدان ، نصيبنا من خطة الاستصلاح تقدر بحسب المياه المقررة نحو ٤,٣ ملايين فقط ، من ١٩٩٧ إلى ٢٠١٧ ، إذن المشكلة ستكون مصادر المياه للمساحة المتبقية ، يعنى هناك نحو ١٢ مليون فدان معرضة للتعدى والسرقة ، وهى مساحة لا أستطيع أن احميها ، إلا فى وجود شرطة خاصة لحماية هذه الأراضى .

وعن تصريحاته بأن مافيا الأراضى أقوى من الدولة يقول : « قلت هذا فى وجود الوزير أحمد الليثى أمام رئيس الوزراء ، وفى عدم وجود شرطة قوية «كاقتراح هيئة التعمير» ستستمر ، وسيسقط قتلى مثلما حدث فى الوادى الفارغ ، ويحدث على طريق أسبوط الغربى باستمرار، أما عن حقيقة مطالبتي بتقنين أوضاع واضعى اليد ، فإذا كان مندرجا تحت القانون ١٤٨ لسنة ٢٠٠٦ ، يعنى حاصل على جميع الموافقات ، قام بزراعة أرضه حتى ١٠٠ فدان ، أما كان مستثمراً فهناك طريقة مغايرة تماما لذلك ، فالآن لا بد من تأشيرة مجلس الإدارة وإجراءات أخرى ، فى الماضى كان يحصل على تأشيرة ويحصل على الفدان بخمسين جنيها فقط ، مثلا فى قضية الرشوة الكبرى ، كان مخططا حصول عبد الله سعد فى مقابل الرشوة على الفدان ب٢٠٠ جنيها ، لكن بعد مجيئى للهيئة حصل على الفدان ب ٦ آلاف جنيه ، الذين زرعوها قبل ٢٠٠٦ استثناء ، لكن الذى يتقدم اليوم عن زراعات حديثة ، يحصل على الفدان بتقدير الهيئة العليا المشكلة لذلك ، وأستطيع ضرب مثال حدث بالأمس فقط ، حيث قدرت

اللجنة سعر الفدان لأحد المتقدمين بـ ٩٠ ألفا ، ومن خلال تفويض من الوزير أعتمد قرارات اللجنة ، فإذا كان السعر أقل يمكنني رفعة أما إذا كان مرتفعا فلا يتم تخفيضه ، ولا تزال الهيئة تحتفظ بصلاحياتها حتى ١٠٠ فدان ، بعد تشكيل مجلس الإدارة الجديد في ١٢ مارس ٢٠٠٧ ، وهو مجلس ذو سلطات أوسع بالقطع ، لكنه شكل مجلس تنفيذي برئاسة يتعامل مع المشاكل كما قلت حتى ١٠٠ فدان ، وكل قرارات الإزالة تقوم بها ، والمجلس اجتمع حوالي ٩ مرات ، وليس كما قالت بعض الصحف انه لم يجتمع منذ إنشائه ، ونحن تعودنا في القوات المسلحة ، أن هناك تسلسل قيادي لا نشعر معه بتقليص الصلاحيات ، فنظرة الوزراء تختلف عن نظرتنا باعتبارهم مسؤولين عن السياسات الزراعية ، وتنفيذ التوجهات السياسية المتعلقة بها ، وعن تعدد الجهات التي تملك الولاية على أراضي الدولة يقول : « الولايات تضم هيئة التنمية السياحية والصناعية والتعدين والمجتمعات العمرانية ، وهيئة الاستثمار حاليا بصدد إنشاء ما يسمى بالشباك الواحد ، وأنا أميل إليه وأتمنى سرعة إنشاء لتكون النظرة التسعيرية واحدة لإغلاق الأبواب أمام المخالفات والتعديات .

أرض شركة جنوب الوادي بعد إلغاء الشركة القابضة ، عادت إلينا بمصائبها وتعدياتها ، في شمال سيناء وجنوب القنطرة وجنوب الوادي ، وأصدرنا قرارات إزالة هذه التعديات ، ولم تنفذ حتى الآن ، في شمال سيناء ، وهناك ٥٠ ألف فدان في سهل الطينة ، و٧٥ ألفا في جنوب شرق القنطرة ، و١٤٠ في رابعة وبئر العبد ، عند نهاية ترعة السلام عند الكيلو ٨٦,٥ ، كل هذه المساحة عليها تعديات ، هناك جزء تم التصرف فيه بواسطة وزارة الري عندما كانت تملك الولاية ، وكلها أراضي ضمن مشروع تنمية سيناء ، هناك ٢٥ مأخذ للري في الـ ١٤٠ ألف فدان الأخيرة في بئر العبد ورابعة ، لم يكتملوا بسبب عدم وجود تدبير مالي لدى وزارة الري ، ولا تزال الوزارة تبحث عن هذا الاعتماد المالي لاستكمال المشروع ، لنتمكن من التصرف في الأرض بحسب قرارات مجلس الإدارة .

بالنسبة لتوشكى هناك فرع واحد يوجد به الوليد بن طلال ، بعقد الإذعان المعروف الذي استصلح فيه نحو ألف فدان من بين ١٠٠ ألف ، ثم الراجحي بـ ١٠٠ ألف على فرع ١ و ٢ ، لكن هنا استفدنا من تجربة الوليد بن طلال ، وتم الاتفاق على تنفيذ استصلاح الأرض على مراحل ٥ ، كل مرحلة حوالي ٢٠ ألف فدان ، لا يتقل

إلى المرحلة الثانية إلا بعد الانتهاء من السابقة ، عبر مجموعة عقود منفصلة متصلة ، وإذا لم يتم التنفيذ وفقا لها سنقوم بسحب الأرض ، ثم تأتي بعد ذلك الشركة الإماراتية على فرع ٣ ، بنفس المساحة والطريقة التي تعاقدنا بها مع الراجحي ، وأسعار الأرض تحددها اللجنة القومية الوزارية ، وهي في حدود ٥٠ جنيه للفدان !

أما عن الشركة المصرية الكويتية فيقول : « عقدها تخر في عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ ، ولن أقول من الذى قام بتحريره ، فهو شخصية كبيرة يقصد يوسف والي ، وقامت الشركة بسداد الثمن كاملا في عقد مشروط ، بأن الرى لايزال أمامه حتى ٢٠١١ ، محطة رفع وقناة تشق ، وزارة الرى أعطت الموافقة مشروطة ، ولا بد من أن أقرر أنه ما كان واجبا أن يحرر عقد تملك مشروط؟! ، آخر ما يخص الشركة صدر قرار من رئيس الوزراء بإنشاء تجمع عمراني جديد على هذه المساحة على ٤٠ ألف فدان ، وأن يتم المفاوضات بين وزارة الإسكان والشركة ، على أن يتم منحها مساحة صغيرة وليس كل المساحة ، القرار حتى الآن لم ينفذ ، الغريب أن الشركة الآن بدأت تناور من جديد ، وعادت تطلب استصلاح الأرض واستزراعها ، رغم عدم تنفيذ الغرض من الأرض من البداية » ، وفي كلمات سريعة أنهى بها الحوار يقول : « أنا لن أستطيع إيقاف التعديت أو ما يسفر عنها من سقوط للضحايا ، لا أنا ولا الوزارة ، لا بد من تدخل قوى من وزارة الداخلية ، فشرطة قوية تعنى توقف هذه التعديت ، قبل ذلك ستبقى عمليات الخوض فى أراضي الدولة مستمرة » ، ثم يضيف : « ضحايا الكعكى فى النوبارية من واضعي اليد ، وأصحاب العقود ، أصبحوا ضمن ولايتنا ، ومن يأتى إلينا ويكون صاحب حق سنعمل على حل مشكلته ، نحن تدخلنا فى الدعاوى المرفوعة بعد أن آلت إلينا الأرض لانتهاى ولاية الشركة القابضة عليها ، ونرحب بكل أصحاب الحقوق لنعيدها إليهم » .

هذا التدخل حول مسار الأمر فى النوبارية لصالح الأهالي شيئا فشيئا وبدأوا فى الحصول على أحكام ضد المستثمر السعودى لأول مرة منذ بيع الشركة فى عام ١٩٩٩ .



## الفصل الثالث

### الوجه الآخر للمافيا .. بزنس تسقيع الأراضي

البيان الذي قدمه النائب إبراهيم الجعفري للبرلمان بداية عام ٢٠٠٩، فضح ملف تسقيع الأراضي، خاصة في المدن العمرانية الجديدة، حيث التضارب في القرارات الحكومية، ومحابة أجهزة الدولة لكبار المستثمرين علي حساب الذين اشتروا قطع أراض صغيرة وتم سحبها لتعثرهم في السداد، فقبل أيام من بيان النائب أعلن أحمد المغربي - تبين بعد ذلك في أكثر من واقعة أن المغربي نفسه كان يمارس نفس الألاعيب للاستيلاء علي أراضي الدولة عبر شركته «بالم هيلز» وهو ما سجن بسببه في قضية أرض أخبار اليوم - وزير الإسكان عن قرار الوزارة سحب ما يقرب من مليون متر كان قد تم تخصيصها في ٤ مدن جديدة بهدف التنمية والاستثمار ولم يلتزم أصحابها بالبناء وتسديد المستحقات، وأكد الوزير أنه لن يسمح بالماتجة في الأراضي وتسقيعها وأن هذه الظاهرة لن يترك أصحابها دون محاسبة.

الظاهرة التي أكد وزير الإسكان أنها لن تستمر وستنتهي قريبا، موجودة في مصر منذ الثمانينيات ولم تستطع أي حكومة القضاء عليها.. يقول عنها الدكتور حسن عبدالفضيل أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة: «إنها تمثل خطورة علي الاقتصاد المصري بشكل عام، وتحدث موجة تضخمية بسبب كسب أرباح وفوائد دون وجود سلعة حقيقية بمعنى أن الأرض التي اشتراها شخص بمبلغ ما وقام بتسقيعها لمدة عشر سنوات، ثم تربح منها أضعاف القيمة التي اشتراها بها لم يدفع مقابلها قيمة سلعة، وبالتالي لم تخرج منها فائدة حقيقية للدولة، ولم تدفع عنها ضرائب أيضا».. ويضيف الخبير الاقتصادي: «يجب أن تكون هناك قوانين صارمة للتعامل مع مافيا تسقيع الأراضي التي انتشرت بصورة كبيرة في الـ ٨ سنوات الأخيرة مهما كانت أسماء هؤلاء، لكن ما يتم هو الكيل بمكيالين أشخاص كبار يقومون بتسقيع مساحات كبيرة من الأراضي لسنوات اشتروها بسعر التراب، والآن يبيعونها بأسعار مضاعفة دون ملاحقة الأجهزة الرقابية لهم، وأشخاص اشتروا قطع أراضي لبناء منزل للأسرة وتعثروا في تسديد بعض الأقساط فتم سحب الأراضي منهم» !.

المدن الجديدة لم تكن هي الوحيدة التي تعاني من مافيا تسقيع الأراضي، بل امتدت الظاهرة وتوسعت في عدد من المدن الساحلية التي تملك مساحات شاسعة من الأراضي، وهو ما كشفه بلاغ لوزارة الزراعة في كفر الشيخ عن وجود ٣ آلاف فدان من أجود الأراضي الرملية علي طول سواحل البحر المتوسط في مناطق «الفيروز والشهاية والحمام» ببلطيم ، تم تسقيعها منذ ٨ سنوات، بعد أن اشتراها ملاكها بسعر يتراوح بين ٥ و ١٥ ألف جنيه للفدان علي حسب جودة الأرض ، ليصل حاليا سعر الفدان إلي ٥٠٠ ألف جنيه في بعض هذه المناطق دون أي ملاحقة أو محاسبة من الأجهزة الرقابية ، ما حدث في «كفر الشيخ» تكرر في «البحر الأحمر» عندما طرحت المحافظة عددا من قطع الأراضي للبيع بهدف الاستثمار وبناء قري سياحية في عام ١٩٨٨ تصل مساحتها إلي ما يقرب من ٢٥٠ ألف فدان وتوجه عدد قليل من المستثمرين لشرائها بمعرفة المحافظة، وقاموا بتسقيعها علي مدار ١٨ عاما، علي الرغم من تحذيرات المحافظة أكثر من مرة بضرورة البدء في عمليات الاستثمار في هذه الأراضي إلا أنها تراجعت في تحذيراتها ولم تنفذ منها شيء حتي بدأت مافيا تسقيع الأراضي بمحافظة البحر الأحمر بتقسيمها مع بداية عام ٢٠٠٦ وبيعها كقطع أراضي صغيرة بأسعار تزيد علي ٢٠ ضعف الثمن الذي تم الشراء به من الدولة.

وفي بيان آخر لفريد إسماعيل عضو مجلس الشعب بخصوص بيع ٤٥ فدانا بقيمة ١٧ مليون جنيه بسعر ٩٠ جنيها للمتر بالمنطقة الصناعية جنوب بورسعيد لإحدي الشركات وهي أرض تقع بالقرب من المجري الملاحي لقناة السويس وقامت هذه الشركة عقب حصولها علي قرار التخصيص ببيع الأرض لمستثمرين أجانب دون أن تنشئ المصنع بجوالي ٢ مليار جنيه..، وهناك مثال آخر حيث قامت هيئة التنمية الزراعية بتخصيص ١٥٦٠ فدانا بزاوية عبدالقادر بالإسكندرية بسعر ٧٠٠ جنيه للفدان لشركة العامرية للغزل والنسيج ، إلا أن الشركة عقب حصولها علي الأرض قامت بتأسيس شركة للاستثمار العقاري وشرعت في بيع الأراضي للمستثمرين ، كذلك قيام محافظ القاهرة بمنح عشرات القطع من الأراضي بمساحات تزيد علي عشرة أفدنة بطريق القمامية ، بسعر ٧٠ جنيها للمتر علي أقساط إلا أن المستثمرين ماطلوا في دفع الأقساط ، ولم يقيموا أي مشروعات واكتفت المحافظة بإرسال خطابات تهديد بسحب الأراضي ، وبعد مرور أكثر من عشرة أعوام علي الاستلام وعقب إنشاء المراكز

التجارية وتعمير المنطقة قاموا بإنشاء المشروعات السكنية، وبدلاً من أن تحل مشكلة الشباب قاموا بعرض الوحدات السكنية بأسعار تزيد على أربعة آلاف جنيه للمتر، فيما أكتفى المحافظ بالإعلان عن عدم وجود أراضي بالمحافظة للبناء لمحدودي الدخل.

هذا النهب يشبه ويؤكد واحد من آلاف الأدلة، على ما فعل رجال المعونة الأمريكية في مصر، بمساعدة زملاءهم من «الكاوبى الأمريكى» الرابض على مفاتيح الثروة في مصر، ويكفى ذكر ماورد عبر حركة «مواطنون ضد الغلاء» فى بلاغ للنائب العام، اتهمت فيه الحكومات المتعاقبة بتبنى سياسات انتقائية تخدم الأغنياء ورجال الأعمال، وتسهل لهم الاستيلاء على أراضٍ يصل ثمنها إلى ٤٠٠ مليار جنيه، بحسب تقديرات شبه رسمية، وهى أموال كان دخولها الخزنة العامة كفيلاً بحل المشاكل المزمنة التى يعانى منها قطاع الإسكان بشكل يمنع انتشار العشوائيات ويحول دون وقوع كوارث ككارثة الدويقة، واتهمت الحركة الحكومة بسوء استعمال معونة مالية كبيرة، مقدمة من دولة الإمارات العربية بغرض تطوير منطقة الدويقة، وذلك من خلال توجيه جزء منها لتطوير مركز تعليم الكلاب التابع لوزارة الداخلية.

كما طالب البلاغ بالاستماع إلى شهادة المهندس حسب الله الكفراوى، وزير الإسكان الأسبق، حول التخطيط العمرانى للمدن الجديدة، فى ضوء المعلومات عن وجود مخطط عمرانى للمدن الجديدة حول القاهرة، أعده خبراء فرنسيون ومصريون أثناء وجوده بالوزارة، يستهدف امتصاص حزام العشوائيات المنتشر حولها، واستغلال الأراضى المتاخمة على أطرافها من جميع الاتجاهات، بهدف خلق مجتمعات جديدة تستوعب التكدس السكانى، وبالتحديد العشوائى، وتفريغ القاهرة من الزحام وتطويرها لتصبح مدينة عالمية، غير أن ذلك الظهر الصحراوى الذى كان يمثل الحلم والأمل لحل أزمة العشوائيات، ومنها بالتحديد منطقة الدويقة تحول إلى كابوس، كما جاء بالبلاغ، بعد أن انحازت الحكومات المتعاقبة للأغنياء على حساب الفقراء، فمنحتهم الأراضى التى كانت تمثل طوق الإنقاذ الوحيد، ليقوموا بتبديدها فى بناء الفيلات والقصور فيما يعرف بالتوسع الأفقى، متغافلين عن كون التوسع الرأسى يضاعف الاستفادة من مساحة الأرض، وأضاف أن معظم الذين حصلوا على أراضٍ لبناء قصور وفيات لا يعانون من أزمة إسكان مثل ضحايا الدويقة، وجميعهم لديه قصور وفيات مماثلة وشقق فارغة فى أرقى أحياء القاهرة، ومعظمهم يفضل قضاء

(الويك إند) فى تلك الفيلاات مغلقين أمام ملايين المصريين أبواب الأمل فى حل أزمتهم المستعصية .

واتهم البلاغ، مجموعة من رجال الأعمال والشركات الكبيرة بالمسئولية عن هذه الكارثة الكبيرة فى مقدمتهم شركة «إعمار» التى حصلت على ٤ ملايين متر مربع بالهضبة الوسطى بالمقطم، والتى يقال إنها مسنودة من شخصية كبيرة بالدولة، مطالباً بإجراء دراسة والاستماع لشهادة لجنة علمية حول ما أشير إليه عن مسئولة تلك الشركة فى الانهيار الصخرى بالدويقة ، وذلك لقيامها برى مساحات شاسعة تستهدف تحويلها إلى مساحات خضراء كملاعب للجولف، وهو ما أدى إلى تأثر الطبقات الجيرية وتشققها ، وطالب البلاغ بأن يشمل التحقيق ملف بيع وتخصيص الأراضى ، خاصة هذه الشركة «إعمار» التى حصلت على الأرض بالأمر المباشر، فى حين أنها قامت بتسقيعها لبيع المتر فى حدود ٨ آلاف جنيه، فضلاً عن مجموعة طلعت مصطفى التى حصلت على ١٤ ألف فدان، ومحمود الجمال والد زوجة جمال مبارك ، الذى حصل على آلاف الأفدنة فى المدن الجديدة، خاصة فى الساحل الشمالى بجوار منتجع مارينا، ومجدى راسخ والد زوجة علاء مبارك الذى حصل على آلاف الأفدنة على طريق مصر/ الإسكندرية الصحراوى، وعديل الأخير المهندس أسامه طه وشريكه أشرف فرج، اللذان يملكان منتجات كاملة حصلا عليها كأراضٍ (تكاد تكون ببلاش).

كما طالب البلاغ بفتح التحقيق فى حصول مجموعة أخرى من رجال الأعمال على آلاف الأفدنة، وهم: «عماد الحاذق الذى حصل على ألف فدان بالتجمع الخامس، والشقيقتين وجدى وعماد كرامة، اللذين حصلا على أراضٍ شاسعة بالعبور والقاهرة الجديدة ومكسيم بمارينا وشركة المهندسين المصريين لصاحبها يسرى سعد زغلول وحصل على ٨٧٥ فداناً، وعزت رسلان زوج بنت الدكتور مصطفى السعيد، وزير الاقتصاد الأسبق ، فضلاً عن رجل الأعمال حسين سالم الذى حصل على مساحات شاسعة بشرم الشيخ والبحر الأحمر والغردقة ومرسى علم، ومنصور عامر فى بورتو مارينا وبورتو السخنة، وغيرها من المساحات الشاسعة.

إلى جانب هؤلاء، وردت فى البلاغ أسماء كل من: أحمد جمال صاحب شركة كنوز للأتيكات، الذى حصل على ٥٤٧ فداناً على طريق مصر/ الفيوم، وسمير زكى عبد

القوى الذى حصل على ٢٢ ألف فدان ضمن أراضي الحزام الأخضر حول مدينة أكتوبر، والشركة المصرية الكويتية التى أشرنا إليها سابقا ومدحت بركات والدكتور عبد الله سعد مالك الريف الأوروبى وعلى ورور رئيس شركة ريجوا، فضلاً عن آل منصور الذين يشير البلاغ إلى حصولهم على آلاف الأفدنة عند الطريق الدولى الجديد، وهيئة الرقابة الإدارية التى حصلت على ٢٠٠٠ فدان ضمن أراضي الحزام الأخضر، وزعت بواقع عشرة أفدنة على عدد ٢٠٠ ضابط بالجهاز الرقابى، والباقي حصل عليه هتلر طنطاوى، الرئيس السابق لهيئة الرقابة الإدارية، وسليمان عامر وحسن الأشقر (٣٠٠٠ فدان على طريق مصر الإسكندرية الصحراوى)، كما أشار البلاغ إلى حصول أسماء من ذكرناهم في السطور السابقة منهم محمد أبو العينين، وشريف حجازى الذى حصل على ألف فدان بسعر ٥٠ جنيهًا للفدان على طريق مصر/ الإسكندرية الصحراوى، والمهندس أحمد عز، رئيس لجنة الخطة والموازنة، الذى حصل على أراضٍ شاسعة لبناء مصانع فى مدينة السادات وفى السويس وغيرها من البلاد .

## تقنين الأوضاع لصالح حيتان الصحراوي

عندما خرج اللواء محمود عبد البر عن صمته واتهم قيادات كبيرة في الحزب وحكومته بالاستيلاء على أراضي الدولة بتراب الفلوس ، وأنهم خدعوا الدولة فلم يزرعوا أو يفلحوا ، بل حولوا الأراضي إلى منتجعات سياحية ، قامت الدنيا ولم تقعد ثم كانت النتيجة أن الرجل أثر الابتعاد فاستقال ، وقبل الوزير استقالته باعتباره صداميا يقول الحق فى حكومة يعتبر قول الحق فيها خيانة عظمى ، تمر الأيام ويخرج المهندس أيمن المعداوى أيضا من منصبه كمدير تنفيذي ، بقرار من الوزير دون إبداء الأسباب اللهم إلا سلوك التلميذ نفس درب أستاذه على طريق مطاردة الكبار ، الغريب أنه لم تمض مدة طويلة حتى خرجت الهيئة والوزارة ، بتحذير إعلاني أو لنقل إعلان تحذيري يؤكد أن هناك من أخطأ من الكبار ، وأنه يجب تأديبه وضربه على ظاهر يده بالخيرزانه ، ليرتدع المدعو سليمان عامر صاحب «السليمانية» ، ويعود عن فعلته الشنعاء ، وبعدها تهلل أبواق أزهى عصور مكافحة الفساد ، إلا أن الحقائق والمستندات تفضح فيلم أباطة الهندي !

الفيلم تمثل في تقديم وزارة الزراعة لبلاغ للجنة فض المنازعات بمجلس الوزراء

تخلي فيه مسؤوليتها من اعتداء قطب الحزب الوطني سليمان عامر على مساحة ٢٨٠٠ فدان على طريق الإسكندرية الصحراوي لاستثمارها زراعيًا لكنه حولها إلى منتجعات وفيلات ومدارس وملاعب جولف ولم يزرع فدانًا واحدًا منها ، الغريب أن الرجل يعلن عن أفعاله ومنشآته المقامة على الأرض ليل نهار منذ نحو ٩ سنوات ، وعقب توقيعه لعقد شراء الأرض من شركة ريجوا ، المؤرخ في ٢٠ أغسطس ٢٠٠١ ، مقابل ٥٠ جنيها لا غير للفدان الواحد ، وعن مساحة ٧٥٠ فدانًا قابلة للزيادة والنقصان ، وهى العبارة الفضفاضة التي وردت في البند الثاني من العقد ، وحولت الأرض لما هي عليه الآن ، تحت سمع وبصر الوزير وأسلافه من الوزراء ، دون أن يحرك أي منهم ساكنًا ، تمامًا كما لم يتحرك أحد عندما ورد اسم عامر في قضية الرشوة الكبرى وبطلها مستشار يوسف والى ، أحمد عبد الفتاح .

حيث أكدت مذكرة عضو هيئة الرقابة الإدارية «محمد سلامة» في ١١ مارس ٢٠٠٤ في الصفحة الثانية منها .. قيام عبد الفتاح بالسير في نهج إجراءات التعاقد بين سليمان عامر وهيئة التعمير علي مساحة من الأرض علي الرغم من سابق تخصيصها لصالح شركة ريجوا ، وانه يسعى لذي المسئولين بالشركة لنهج الموضوع دون اعتراضهم علي الإجراء حتى يمكن تسجيل تلك المساحة لصالح سليمان عامر بالشهر العقاري نظير تحقيق عبد الفتاح منه لاستفادات مادية علي سبيل الرشوة .. » انتهت المذكورة ، وبقي عامر واستمرت مخالفاته الشرعية ، بموجب الموافقات التي حصل عليها من الكبار والمسئولين فى الزراعة والهيئة ، فيما يبقى فيلم أباطة الهندي مكشوفًا بفضل نفس المستندات التي تثبت مخالفات الرجل ، وتؤكد فساد من منحوه أرضًا داخل حزام أمان المياه الجوفية الممنوع البناء فيه !.

٧ خطابات متبادلة من عدة جهات من بينها هيئة التعمير ومجلس الوزراء والمستفيد سليمان عامر ، تحكى القصة كلها ، وتشير إلى فساد سيناريو الفيلم الهندي الذي يروج له حاليا وزير الزراعة أمين أباطة ربما لغير الغرض المعلن منه ، الأول ويحمل رقم ٤٩٦ بتاريخ ٨ / ابريل / ٢٠٠٣ موجه من هيئة التعمير بتوقيع رئيسها في هذا الوقت محمد عزب سويلم ، إلى رئيس اللجنة العليا لتأمين أراضي الدولة يخبره فيه برغبة شركة سليمان عامر فى التماس الموافقة على تنفيذها لمشروع سكنى لشباب الخريجين مسطح صافى ٥٠٠ متر لكل مسكن بخلاف المرافق ، يبنى منها على مساحة

١٠٠ متر مسطح ، الغريب أن الطلب يشير إلى رغبة الشركة فى التنازل عن هذه المساكن لصالح شباب العائلات والخريجين ، المهم أن الطلب قوبل بالموافقة ، وفى ٢٩ أبريل أرسل سلمان عامر للوزير وقتها د. يوسف وإي يستعجل صدور قرار لجنة التثمين ، وفيه كتب عامر بخط يده «لإقامة مشروع إسكان شباب الخريجين الذي يرتبط مشاريع الاستصلاح المحيطة بالمشروع » ، فتم توجيه الخطاب الثالث لرئيس لجنة تميم الأراضى ، ويحمل رقم ٦٤٤ بتاريخ ٣ مايو ٢٠٠٣ ، يخبره فيه رئيس هيئة التعمير بخطاب عامر للوزير يوسف والى ، وتأشيرة الأخير لرئيس اللجنة بسرعة اتخاذ إجراءات التميم والعرض عليه خلال أسبوع ، المهم أن مساحة الأرض التي اشتراها عامر بالعقدين المسجلين برقمي ٢٥٧ ، ٢٥٨ لسنة ٢٠٠٣ ، بلغت ٢٠٢٥ ، وكان الخلاف محتدما بين الهيئة بعد مجيء اللواء عبد البر ، ليتحول الأمر إلى لجنة فض المنازعات .

وهنا يأتي الخطاب الرابع الذي يكشف أكذوبة بلاغ وزارة الزراعة ضد سليمان عامر ، فالخطاب صادر عن مجلس الوزراء برقم ٥٣٦٥ بتاريخ الثاني من يونيو ٢٠٠٦ ، وفيه القرار بأن يدفع عامر مبلغ ٢٠٠٠ جنيها عن كل فدان من إجمالي المساحة عدا مساحة ٧٩ فدانا تم خصمها ، ليكون إجمالي ما سدده للهيئة مبلغ ثلاثة ملايين وثمانمائة واثنين وتسعون ألف جنيه ، سددها الرجل بموجب الخطاب رقم ٤٥٩١ بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٨ ، الذي تعترف فيه الهيئة بقيامة بذلك ليكون هو خامس الخطابات ، التي تؤكد السيناريو ، فيما يؤكد الخطاب السادس أن صاحب الموافقة لعامر هو اللجنة الوزارية لفض المنازعات ، التي تضم وزير الزراعة بين أعضائها .

الغريب أن عامر تمتع وحده بهذه الخاصية ، دون غيره حتى عام ٢٠٠٨ ، بعد ظهور التزام رئيس الهيئة الأسبق اللواء عبد البر ، بما ورد في كتاب أمين عام مجلس الوزراء رقم ٢٤٤٠ المؤرخ في ٢٣ مارس ٢٠٠٦ ، بأن تتولى الهيئة ممارسة اختصاصاتها فيما يتعلق بتخصيص الأراضى لأغراض الاستصلاح دون غيرها ، ولا ينبغي أن تتولى تخصيص أو إعادة تخصيص الأراضى التي تقع تحت ولايتها لأية أغراض غير الاستصلاح والاستزراع ، ومن ثم اصطدامه بمن عز عليه أن ترفض طلباته ، وهو القريب من مواقع اتخاذ القرار ، فكانت استقالة الرجل ومن بعده خلفه أين المعداوى ، بعد مطالبته بتفعيل المادة الخامسة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ ،

التي تضمنت حظر استخدام الأراضي في غير الأغراض المخصصة من أجلها ، إلا بقرار جمهوري بعد موافقة مجلس الوزراء ، وهى المادة التي استند إليها عبد البر في خلافة مع عامر ، حتى جاء قرار فض المنازعات فمنحه حق منعه عن عبد الله سعد صاحب الريف الأوروبي ، الذي يعاقب حتى الآن لكشفه فساد مستشار وزير الزراعة الذي وافق لعامر !.

أما الفيلم الهندي الذي يعلم مخرجه أن عامر يمتلك من الأوراق ما يجعله يكسب المعركة ، فليس سوى تمهيد لتقنين أوضاع حيتان الأراضي من جيران عامر ، وهو ما ترجمه بعض المصادر القريبة من الوزارة خاصة في وجود لجنة التطوير المزعومة للهيئة ومن بين أعضائها فتى الوزير المدلل مدحت المليجى ، سواء بسداد ما قرره مجلس إدارة الهيئة العامة للتعمير فى ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٨ ، الذي تعدلت قراراته بخصوص المباني المنشأة لخدمة الزراعة ، فتحولت لتكون بدون مقابل ودون حد أقصى للنسبة المسموح بها على إجمالي الأرض ، على أن يتم تطبيق هذا القرار من تاريخ صدوره ، مفسرا ذلك محضر اجتماع مجلس إدارة الهيئة في ١٨ نوفمبر ٢٠٠٨ ، الذي قال : « بالنسبة للأراضي التي بها نسبة مباني حتى ٧٪ من إجمالي مساحة العقدة ، التي سبق إقامتها فعليا وليست لخدمة الزراعة وبدون موافقة مجلس الإدارة ، يتم تحصيل ١٠٠ ألف جنيه للفدان الواحد » ، أما الأراضي التي بها مباني ليست لخدمة الزراعة فوق نسبة ٢٪ ، فيتم عرضها على مجلس الإدارة كل على حده ، المحضر المشار إليه معلوم بالضرورة بالنسبة للوزير ، خاصة فيما يتعلق ببند «قيام وزارة الإسكان بإصدار التراخيص اللازمة لأصحاب الشأن من مباني وخلافة» .

الأغرب أن الوزير يعلم أن الهيئة سوف تحصل مبلغ المائة ألف جنيه عن الفدان الذي يباع المتر فيه بنحو ٥ آلاف جنيه وهو ما يعنى أن الفدان يباع بنحو ٢١ مليون جنيه فقط لا غير !، كما أن القرارات الجديدة لمجلس إدارة الهيئة المكون من ٩ وزراء يجعل مخالفات عامر أمرا هينا سيسدد معه المطلوب أو لا يسدد .. حسب استغلاله لحصانته وقوته وقربه من أصحاب القرار ، أو يستغل الوزير أن عامر لم ينفذ وعوده في موضوع إسكان الشباب المزعوم .. اللهم إذا كان شباب الخريجين في مصر يمتلكون ما يمكنهم من السكن في منتجعات عامر وأقرانه من حيتان الطريق الصحراوي !.

\*\*\*

## محميات الصحراوي تتحدى الجميع

«التنمية الزراعية تستعد لتقديم مستنداتنا التي تؤكد مخالفات السلیمانیة ، والأخيرة تقدم مستنداتنا عبر صفحات إعلانية في عدة صحف ، يرد عليها الوزير بتصريحات تنفي صحتها ، فيما يؤكد هو مخالفتها لشروط التعاقد بتحويل نشاطها إلى البناء ، بينما الغرض من التعاقد هو استصلاحها وزراعتها ، بالإضافة إلى التعدي على مساحة أخرى خارج التعاقد دون وجه حق » النتيجة مما سبق حرب كلامية بين طرفين كل منهما يحاول إثبات حقه فيما يدعى ، بالتصريحات أو الإعلانات المدفوعة التي تثير الرغبة في معرفة المزيد من الأسرار ، التي لن تكشفها غير مستندات ، كثير منها مجوزتنا فيما نؤجل الحديث عنها ، إلى حين يتضح المشهد الختامي للفيلم الحربي الشهير بفيلم «أبازله / عامر» ، وإلى أن يحين الموعد هناك عدة أسئلة تطرحها تلك المعركة ، أهمها حول قدرة الوزارة والهيئة على كشف المخالفين الآخرين ، من حيطان الطريق الصحراوي ، الذي تحول إلى منتجعات يسكنها الكبار ويشكلون لها درعا يقيها من كل بلدوزورات الإزالة !.

فتصريحات الوزير أبازلة الأخيرة تؤكد فسخ التعاقد مع الطرف الآخر ، على أن تتم إعادة تميمين الأرض بالتر عبر تقديرات اللجنة العليا لتثمين أراضي الدولة ، واسترداد هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بوزارة الإسكان للمساحة الإضافية المتعدى عليها، بما عليها من فيلات تم إنشائها، حتى ولو تم بيعها مشيرا إلى أن ذلك يتم في ضوء عدم التنازل عن استرداد حقوق الدولة ، دون أن يوضح الوزير كيفية استرداد هذا الحق ، وما إذا كان تمامه مقترنا بقرارات هيئة التعمير الأخيرة بفرض غرامات على هذه المباني بواقع ١٠٠ ألف جنيه للفدان ، وهي غرامة لا تساوي شيئا مقابل أراض تباع الآن بأسعار تتراوح بين ٣ و ٥ آلاف جنيه للمتر الواحد ، وهي ما يعنى بحسبة بسيطة تجاوز سعر الفدان لرقم العشرين مليون جنيه ، وهو أمر لا يخص عامر وحده بل يخص عشرات الحيطان الذين يبيعون الأرض بأرقام خرافية ، ففي أحد المنتجعات المجاورة للسلیمانیة يباع المتر بنحو ٢٠٠٠ جنيه للمتر في الفيلا التي يكون البناء فيها على مساحة ٢٥٠ مترا من إجمالي ١١٠٠ مترا ، أما المنتجع الذي حصل على الأرض أيضا بغرض الزراعة ، فيضم « نادي صحي + منطقة مطاعم + مركز طبي + سوق تجاري + ملاعب أطفال + ملاعب تنس + دور عرض ومسرح

مكشوف + فروع لبنوك مختلفة + فنادق + مسجد كبير وجميع الخدمات متوفرة فيه من اتصالات ومياه وكهرباء وصرف صحي» ، دون أي ذكر لأي مساحة زراعية من أي نوع اللهم الترفهية منها !

ليبقى السؤال الأهم وهو هل يستطيع أباطة ومعه الوزراء من أعضاء مجلس إدارة هيئة التعمير ، أن يطالوا سكان هذه المنتجعات من الوزراء الحاليين والسابقين وضباط الشرطة والقيادات الأمنية، ورجال الأعمال من أمثال صهر الرئيس أو الأمين العام للجامعة العربية ، أو الفنانين والمطربين أو حتى الراقصات اللواتي يسكن هذه المنتجعات التي تحولت بين عشية وضحاها إلى جيتوهات ومحميات طبيعية ، لا تخرج مخالفات أحد ملاكها من مكانها ، إلا إذا غضبت عليه أروقة السلطة(\*) ؟ .

